دراسة

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

اليمن بين التمـــلّك الداخلي والتآمر الخارجي

(السعودية - الإمارات - إيران مثالا)

د. محمد الظَّاهري

أبريل / 2023

العدد 6

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيـا - إسـطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
WWW.MOKHACENTER.NET
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

اليمن بين التملك الداخلي والتآمر الخارجي

(السعودية - الإمارات - إيران مثالا)

د. محمد الظَّاهري

دراسة

أبريل / 2023

تمهيد:

أهداف الدِّراسة:

تسعى هذه الدِّراسة إلى تناول ظاهرة تملُّك السُّلطة (التَّملُّك السِّياسي)، والتي اتَّسم بها النِّظام السِّياسي اليمني، حيث تحاول:

- التَّعرُّف على إشكاليَّات تملُّك السُّلطة، وولع الحاكم السِّياسي الانفراد بها، وتملُّكها، عقب أن قام بتمديدها دون تداولها، وكذا معضلة الرُّكون للخارجي والاطمئنان إليه، إلى حدِّ التَّفريط بسيادة الدَّولة، ورهن القرار السِّياسي بيد الخارجي الطَّامع، والوقوع تحت وصايته.
- بيان أسباب استشراء ظاهرة تملُّك السُّلطة (التَّملُّك السياسي) في اليمن.
- تبيان علاقة التَّأثير والتَّأثُّر بين كلٍّ مِن تملُّك السُّلطة داخليًّا والتَّكالب الخارجي وطمعه في اليمن.
- إيضاح أسباب التَّكالب الخارجي وأطماعه في اليمن، وتأثيره على ظاهرة عدم الاستقرار السِّياسي.

أهمية الدِّراسة:

تنبثق أهميَّة هذه الدِّراسة مِن كونها تسعى لتبيان ما إذا كانت ظاهرة تملُّك السُّلطة (التَّملُّك السياسي)، أو التَّشبُّث بالسُّلطة والعضِّ عليها بالنَّواجذ، مِن قبل السُّلطة الحاكمة، تساعد على التَّدخُّل الخارجي، ومِن ثمَّ التَّأثير سلبًا على سيادة الدَّولة واستقلال قرارها السِّياسي.

ولذا فإنَّ موضوع هذه الدِّراسة يتَّسم بأهميَّة علمية وأخرى عملية.

الأهمية العلمية: وتنبع مِن الاعتبارات التَّالية: بحسب المعلومات المتاحة، فإنَّه لا توجد دراسة علمية سابقة تناولت موضوع علاقة تملُّك السُّلطة (التَّملُّك السِّياسي) بالتَّدخُّل (بل التَّكالب) الخارجي.

الأهمية العملية: إذ تسعى هذه الدِّراسة للتَّعرف على إشكالية تملُّك السُّلطة، وولع الحاكم السِّياسي بالتَّمسك بها، وتمديدها، دون تداولها، وكذا الرُّكون للخارجي، والاطمئنان إليه حدَّ التَّفريط بسيادة الدَّولة، ورهن القرار السِّياسي بيد الخارجي، والوقوع تحت وصايته وأطماعه. بالإضافة إلى التَّعرُّف على أهداف تملُّك السُّلطة (التَّملُّك السِّياسي) وروافده، وتبيان آثاره السَّلبية على اليمن، مجتمعًا ودولة؛ والسَّعي لتقديم تصوُّرات ومقترحات عمليه لحضور الإرادة اليمنية واستقلال القرار السِّياسي، للحدِّ مِن ظاهرة التَّملُّك السِّياسي داخليًّا، ومواجهة الأطماع والتَّدخُّلات خارجيًّا.

المقولة الرَّئيسة للدِّراسة:

إنَّه حين يغيب حكم المؤسَّسات، وتهمَّش الإرادة الشَّعبية وتضعف، يتمُّ تملُّك السُّلطة بيد حاكم فرد مستبد، يختزل السُّلطة والحكم بيده، ولدى قلَّة مِن أقاربه، وذوي الزُّلفى له، حيث يغدو الحاكم هو المختزل للنِّظام السِّياسي والدَّولة برمَّتها. ونتيجة لفردية الحاكم وطغيانه، وغياب المعارضة أو ضعفها وتهميشها، يركن الحاكم إلى الخارجي، بل يتحوَّل إلى مجرَّد أداة طيِّعة للخارجي ومطامعه، ويغدو صيدًا سهلًا لتبعيَّته؛ وحينئذ تتوارى الهوية العامَّة الجامعة، ويضعف المجتمع، وتحضر جماعات ما قبل الدَّولة، فيتمُّ تجزئة الدَّولة إلى كيانات ضعيفة متصارعة، وتابعة للخارجي الطَّامع والمحتل.

مشكلة الدِّراسة وتساؤلاتها:

تطرح هذه الدِّراسة التَّساؤلات التَّالية:

- لماذا يتشبَّث الحاكم بالسُّلطة إلى درجة التَّملُّك السِّياسي؟

- لماذا تتأثَّر أغلبية اليمنيين، والحكَّام تحديدًا، بالخارجي، ويسعون إلى تحكيمه أو الاحتكام إليه، بل ويتحوَّلون إلى أداة طيِّعة له، وتحت تصرُّفه؟

- لماذا يسعى الممارسون للسُّلطة والطَّامعون فيها إلى التَّشبُّث بالسُّلطة لدرجة التَّملُّك السِّياسي؟

- لماذا يفتقر النِّظام السِّياسي اليمني للحكم الرَّشيد أو الصَّالح؟

إلى أيِّ حدٍّ يؤثِّر التَّدخُّل -أو التَّكالب- الخارجي على استمرار تملُّك السُّلطة وعدم تداولها سلميًّا؟

- لماذا يتَّسم الخطاب السِّياسي الرَّسمي للسُّلطة بالتَّوجُّه -نظريًّا- نحو الدِّيمقراطية، والإعلان عن التَّعدُّدية السِّياسية والحزبية، وتداول السُّلطة سلميًّا، بينما على مستوى الحركة والفعل يتمُّ التَّشبُّث بالسُّلطة، بل وتملُّكها؟!

- لماذا استطاع الخارجي التَّكالب على مقدَّرات الدَّولة اليمنية، وتهميش قرارها السِّياسي؟ وكيف؟

- كيف يمكن استحضار الإرادة اليمنية وقرارها السِّياسي؟

منهجية الدِّراسة:

تستعين هذه الدِّراسة بفكرة التَّكامل المنهجي، عبر توظيفها لبعض مقولات كلٍّ مِن منهج الثَّقافة السِّياسية، ونموذج التَّحكيم السِّياسي (الذي سبق وأعدَّه صاحب هذه الدِّراسة وطبَّقه عبر رسالته للدُّكتوراه).

وحدات تحليل الدِّراسة:

ستأخذ هذه الدِّراسة بوحدات التَّحليل التَّالية:

1- الحاكم الفرد.

2- الثَّقافة السِّياسية السَّائدة.

3- التَّدخُّل (الأطماع) الخارجية.

حدود الدِّراسة:

أ- الإطار المكاني للدِّراسة: سيتمُّ تناول موضوع هذه الدِّراسة على مستوى الجمهورية اليمنية، باعتبارها محلَّ تطبيق الدِّراسة على المستوى النَّظري والعملي.

ب- الإطار الزَّمني للدِّراسة: سيتمُّ تناول موضوع هذه الدِّراسة خلال الفترة الزمنية (2010م- 2023م)، وقد تمَّ اختيار هذه الفترة الزَّمنية، للاعتبارات التَّالية:

- أنَّ عام 2010م كان هو العام الذي سعى فيه الحاكم آنذاك، علي عبدالله صالح، عبر تنظيمه السِّياسي «المؤتمر الشَّعبي العام»، ذي الأغلبية العددية في مجلس النُّوَّاب، إلى البدء بتقديم مشروع تعديل الدُّستور، بحيث يتمُّ إلغاء المادة الدُّستورية التي تحدِّد مدَّة ولاية الرَّئيس بفترتين رئاسيَّتين، ممَّا يتيح دستوريًّا استمرار حكم علي عبدالله صالح في السُّلطة مدى الحياة (أي تملُّك سياسي للسُّلطة).

- أنَّ عام 2023م هو العام الذي جرى فيه إعداد وكتابة هذه الدِّراسة.

أ- الإطار الموضوعي للدِّراسة: تحاول الدِّراسة تبيان جدلية العلاقة (التَّأثير والتَّأثُّر) بين كلٍّ مِن تملُّك السُّلطة (التَّملُّك السِّياسي) والتَّدخُّل الخارجي وأطماعه، تنزيلًا على الواقع اليمني.

تقسيم الدِّراسة:

تتضمَّن هذه الدِّراسة مقدِّمة، وسبعة محاور، وخاتمة، وفقًا للتَّقسيم التَّالي:

المحور الأوَّل: المفهومان الرَّئيسان للدِّراسة:

1- التَّملُّك السِّياسي.

2- التآمر الخـــارجي.

المحور الثَّاني: البيئة المجتمعية اليمنية.

المحـور الثَّالـث: مقدِّمات السَّعي نحو تملُّك السُّلطة (التَّملُّك السِّياسي) والحكم في اليمن.

المحور الرَّابع: النِّظام السِّياسي اليمني والحكم الرشيد أو الصالح.

المحـور الخامـس: اليمن بين ثلاثية داخلية متصارعة كأداة لثلاثية لتكالب خارجي طامع.

المحـور السَّـادس: التآمر الخارجي في اليمن (التآمر: السُّعودي- الإماراتي- الإيراني، مثالاً).

المحـور السَّابع: نحو حضور الإرادة واستقلال القرار اليمني بمنأى عن تملُّك السُّلطة داخليًّا والتَّبعية خارجيًّا.

المقدِّمة:

قبل البدء في تناول موضوع الدِراسة يجدر التَّاكيد على القابليَّات الثَّلاث)، التي كانت -ولا تزال- حاضرة ومعاشة في واقعنا العربي عمومًا، وواقعنا اليمني خصوصًا؛ وقد تحدَّث عنها، ونبَّه إليها، مفكِّرون عظام، أمثال: مالك بن نبي، وعبدالرَّحمن الكواكبي، وابن خلدون. وهذه القابليَّات تتمثَّل في:

1- القابلية للاستعمار، التي أشار لها المفكِّر الجزائري مالك بن نبي.

2- القابلية للاستبداد، التي أشار لها المفكِّر الشَّامي عبدالرَّحمن الكواكبي.

3- القابلية للاستبداد والاستعمار، والتي ألمح لها المؤرِّخ ومؤسِّس علم الاجتماع عبدالرَّحمن بن خلدون.

وهي قابليَّات ينبغي استحضارها ونحن نتناول الشَّأن اليمني في ظلِّ الواقع الرَّاهن، الذي يعكس حالة الاستبداد الدَّاخلي، وحالة الاستعمار الخارجي.

المحور الأوَّل: المفهومان الرَّئيسان للدِّراسة:

يتناول هذا المحور مِن الدِّراسة مفهومي (التَّملُّك السِّياسي) و(التَّكالب الخارجي) كمفهومين إجرائيين لهذه الدِّراسة.

أوَّلًا: مفهوم التَّملُّك السِّياسي:

تقصد هذه الدِّراسة بمفهوم «التَّملُّك السِّياسي»، كمفهوم مستحدث ارتأته الدِّراسة: سعي الحاكم السِّياسي تحويل منصبه السِّياسي (كرئيس) وسلطته السِّياسية إلى مُلك سياسي، ينفرد به، ويتملَّكه دون غيره مِن أبناء الشَّعب، أو بقية القوى السِّياسية التي مِن حقِّها الوصول للسُّلطة وممارسة الحكم، وفق الدُّستور والقانون.

وسوف يتمُّ تناول «التَّملُّك السِّياسي» عبر مكوِّنين، هما: روافد التَّملُّك السِّياسي، وآليَّات تعزيزه.

روافد التَّملُّك السِّياسي:

ثمَّة روافد عديدة تصبُّ في مجرى التَّملُّك السِّياسي؛ مِن أهمِّها:

1- الرَّافد الثَّقافي:

لأنَّ لكلِّ حكم سياسي ثقافة توائمه، وتعزِّز بقاءه وانتشاره؛ والحاكم المطلق المولع بالانفراد بالسُّلطة وتملُّكها يعمل على تشجيع الثَّقافة التي تقدِّسه، بل قد تصل به إلى درجة التَّأليه، وتصوير أنَّ طاعته وتنفيذ أوامره وتعليماته هي بمثابة تنفيذ أوامر الله تعالى وطاعته. وهي ثقافة تزرع في نفوس المحكومين مفهوم الخضوع المطلق للحاكم، وعدم معارضته أو مقاومته، ولو كان غشومًا مستبدًّا؛ لذا فإنَّ أنصار الطُّغاة كثيرًا ما يبرِّرون لهم أفعالهم، ويذهبون إلى أنَّ طاعتهم واجبة، مستدلِّين على ذلك بالأحاديث النَّبوية التي تشير إلى وجوب طاعة الحاكم، ومردِّدين مقولة: «تسمع وتطيع لولي الأمر، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فاسمع وأطع»! في حين ينسى هؤلاء ما جاء في الحديث النَّبوي الصَّحيح الذي يؤكِّد على أنَّ مِن (أعظم الجهاد كلمة حقٍّ عند سلطان جائر). وخلاصة هذه الثَّقافة أنَّها ثقافة تعظِّم مِن مكانة الحاكم، وتدعو إلى عدم جواز مساءلته ومحاسبته، ولو كان ظالماً وفاسدًا، وتقدِّم كلَّ المبرِّرات لظلمه وفساده، ومخالفاته وإجرامه.

2- الرَّافد الاجتماعي:

على الرَّغم مِن أنَّ ابن خلدون يقرِّر أنَّ «الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلَّ أن تستحكم فيها دولة»، فالملاحظ أنَّ اليمن -كمجتمع- تقطنه قبائل وعصبيَّات عديدة، وغالبًا ما استحكم بها حكَّام مستبدُّون، في بعض المراحل التَّاريخية، وأضعفوا المجتمع، عبر تسييس الثَّأر واتِّباع أسلوب ضرب قبيلة بأخرى، و«حربنة» الحياة المجتمعية برُمَّتها. ويلاحظ في المقابل، أنَّ تفكُّك سلطة الدُّولة أدَّى لظهور جماعات وكيانات تدَّعي أنَّها تمثِّل الدَّولة، وتزعم تعبيرها عنها.

3- الرَّافد السِّياسي:

مِن روافد الاستئثار بالسُّلطة وتملُّكها سعي الحاكم الانفراد بالسُّلطة مِن دون بقيَّة أفراد الشَّعب، أو المواطنين، إذ ينظر الحاكم المستبدُّ إلى الحكم على أنَّه بمثابة ضيعة أو إقطاعية، يحقُّ له تملُّكه وحده مِن دون الآخرين. وفي هذا السِّياق يرى عبدالرَّحمن الكواكبي أنَّ «المستبدَّ يودُّ أن تكون رعيَّته كالغنم درًّا وطاعة، وكالكلاب تذلُّلاً وتملُّقًا»، وأنَّ «على الرَّعية أن تكون كالخيل إن خُدِمت خدَمت، وإن ضُربت شرست»[1].

ولأنَّ الحاكم المتملِّك للسُّلطة، والمستأثر بها، يستند في حكمه غالبًا على القوَّة، فإنَّه -عادة- ما يستمرُّ في التَّخويف والقهر، ويمقت الحكم عبر شرعية الرِّضا والاختيار والإنجاز. وفي هذا الصَّدد، يقول ابن خلدون: «إنَّ الحاكم أو الملك إذا كان قاهرًا، باطشًا بالعقوبات، منقِّبًا عن عورات النَّاس، وتعديد ذنوبهم، شملهم الخوف والذُّلُّ، ولاذوا مِنه بالكذب والمكر والخديعة، فتخلَّقوا بها، وفسدت بصائرهم وأخلاقهم،

1. انظر: عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم أسعد السحمراني، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ط 3، ص 42).

وربمَّا خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات.. وربمَّا أجمعوا على قتله لذلك، فتفسد الدَّولة». ويؤكِّد ابن خلدون على ثقافة الحاكم السِّياسي غير الدِّيمقراطي في البيئة العربية بالقول: «إنَّ العرب.. متنافسون في الرِّئاسة، وقلَّ أن يسلِّم أحد مِنهم الأمر لغيره، ولو كان أباه أو أخاه، أو كبير عشيرته، إلَّا في الأقلِّ»[2].

4- الرَّافد النَّفسي:

يعدُّ تملُّك السُّلطة أو الحكم نزعة بشرية، خاصَّة عند عدم وجود قوى متعدِّدة في المجتمع والدَّولة، وقد أكَّد ابن خلدون على أنَّ «الملك منصب شريف ملذوذ، يشتمل على جميع الخيرات الدُّنيويَّة والشَّهوات البدنيَّة والملاذ النَّفسانيَّة، فيقع فيه التَّنافس غالبًا، وقلَّ أن يسلِّمه أحد لصاحبه إلَّا إذا غلب عليه، فتقع المنازعة وتُفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة».

آليَّات تعزيز التَّملُّك السِّياسي:

ثمَّة آليَّات عديدة يستعملها الحاكم السِّياسي، ويلجأ إليها، بدلاً مِن كسب شرعيَّته عبر الإنجاز والرِّضا الشَّعبي؛ ومِن هذه الآليَّات:

- التَّركيز على أهل الثِّقة قبل الكفاءة.

- التَّعويل على المنافقين بدلاً مِن المبدئيِّين، وعلى الوصوليِّين لا العصاميِّين.

- غياب الثِّقة بالوطنيين والتَّشكيك بمطالبهم، واللُّجوء لقوى الخارج والاطمئنان إليها، وتنفيذ مخطَّطاتها، وتحقيق مطامعها.

---

2. المرجع السابق نفسه.

- اصطناع هالة حوله، والدَّفع بأنصاره ومنافقيه ووسائل إعلامه لتصويره على أنَّه يتَّسم بسمات الشَّخصية الكارزمية الملهمة، رغم أنَّه شخصية تفتقر لهذه السِّمات.

- رغم افتقار هذا الحاكم لصنع التَّطوُّر السِّياسي والاقتصادي والاجتماعي في دولته، إلَّا أنَّه كثيرًا ما يتباهى بمنجزات وهمية، هي للدِّعاية وبيع الأحلام أقرب مِنها للإنجازات.

- اللُّجوء إلى احتواء المعارضة إن سمح بوجودها، وفي حالة تبلور معارضة تطالب بالمشاركة في السُّلطة والحكم فإنَّه يعمد إلى قمعها وتخوينها.

ثانيًا: مفهوم التآمر الخارجي:

نقصد هنا بهذا المفهوم: إظهار المتدخِّلين الخارجيين في شئون دولة أخرى عدوانًا.

وإشكالية التَّدخُّل الخارجي اعتماده على الضَّعف الدَّاخلي، فرغم أنَّ الخارجي له أهدافه ومطامعه إلَّا أنَّ ثمَّة عوامل داخلية تساعده على تحقيقها، ومِن أهمِّها الضَّعف والتَّمزُّق الدَّاخليِّين. وقد أكَّد مالك بن نبي على أنَّ «المرض الحقيقي لم يكن الاستعمار، بل القابلية للاستعمار، واستعدادنا لاستقباله. فالاستعمار مجرَّد بذرة صغيرة ما كان لها أن تُنبت وتؤتي أُكُلها لو لم تهيأ لها التُّربة الخصبة في عقولنا ونفوسنا»[3].

3. أنظر: مالك بن نبي لماسماه أيضا «معامل الاستعمار» في كتابه « شروط النهضة "ترجمة: عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين دمشق، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1986، لمزيد من التفاصيل عن» معامل القابلية للاستعمار» انظر الكتاب، ص 152- 155

أهداف التآمر الخارجي ومحدِّداته:

ثمَّة أهداف ومطامع تسعى قوى التآمر الخارجي لتحقيقها، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية، وأحيانًا ما تكون ادِّعاءات أيديولوجية، ومِنها:

- منع وجود وطن موحَّد، ودولة ديمقراطية، ونظام سياسي مستقر، ومجتمع قوي، وذلك مِن خلال مخطَّطات التَّقسيم، والتَّمزيق، وإشعال الفتن، وزرع كيانات وجماعات تابعة لقوى التَّكالب الخارجي.

- الوقوف ضدَّ تبلور أيَّ قرار سياسي وطني مستقل، أو إرادة فاعلة. (السُّعودية نموذجًا)

- تحقيق مصالحهم الاقتصادية بمنأى عن اعتبار مصالح الشَّعب والوطن. (الإمارات نموذجًا)

- تعزيز الحضور الأيديولوجي، خاصَّة للقوى الخارجية ذات الرُّؤى الأيديولوجية. (إيران نموذجًا)

كما أنَّ هناك محدِّدات للتآمر الخارجي تتمثَّل فيما يلي:

- محدِّد تاريخي، حيث يعدُّ التَّاريخ سجِّلًا للقوى الخارجية المتكالبة، فاليمن ظلَّت محلَّ أطماع القوى الإقليمية القديمة والحديثة والمعاصرة.

- محدِّد جغرافي، فاليمن مثلًا تقع في شبه الجزيرة العربية المتَّصلة بالخليج العربي، حيث تقع إيران على الضِّفة المقابلة مِنه لدول الخليج.

- محدِّد عسكري، حيث تمثل في التدخل الثلاثي (السعودي- الإماراتي- الإيراني) المعبر عن أطماع هؤلاء المتدخلين في اليمن.

المحور الثَّاني: البيئة المجتمعية اليمنية:

تعيش اليمن -مجتمعًا ودولة- حالة مِن التَّوتُّر الاجتماعي، وعدم الاستقرار السِّياسي، وبالتَّالي فإنَّ الأحداث غير المرغوبة التي تعاني مِنها اليمن ما هي إلَّا أعراض لأمراض أو تحدِّيات مزمنة يواجهها الجسد اليمني، سواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو على المستوى الثَّقافي والسِّياسي.

فعلى المستوى اجتماعي، يُلاحظ افتقار اليمن للحراك الاجتماعي، فثمَّة تخلخل اجتماعي أظهر أسوأ ما في المؤسَّسات والقوى الاجتماعية، سواء كانت تقليدية -كالقبيلة، أو حديثة -كالأحزاب؛ إذ يمكن توصيف المرحلة التي تعيشها اليمن بأنَّها مرحلة تعانق فيها أسوأ ما في القديم مع أسوأ ما في الحديث، بمعنى أدق: أسوأ ما في القبيلة وأسوأ ما في الأحزاب. وعلى سبيل المثال فإنَّ القبيلة كبنية تقليدية لم يظهر مِنها سوى سلبيَّاتها، كحضور ثقافة الثَّأر وانتشارها في قرى اليمن وحواضرها، وكذا ظاهرة استسهال استخدام السِّلاح في الاعتداء على الآخرين. أمَّا على المستوى الحزبي، فقد اختزل مفهوم الحزبية في السَّعي للبقاء في الحكم أطول فترة ممكنة، ليستحيل الحزب المنتخب مِن حزب حاكم إلى حزب متسلِّط متشبِّث بالحكم، عاضٍّ عليه بالنَّواجذ، وأحيانًا بالبنادق؛ كما أنَّ كثيرًا مِن أحزاب المعارضة اختزلت وظائفها في محاولة السَّطو على السُّلطة، وعلى الوظيفة السِّياسية، ونسيت أو تناست بقية الوظائف المجتمعية والتَّثقيفية الأخرى.

أما على المستوى الاقتصادي، فإنَّ ضعف الاقتصاد اليمني وهشاشته، وتعانقه مع الفساد، أنتج زيادة في شريحة الفقراء، وارتفاعًا في معدَّلات البطالة، وغلاءً مستمرًّا في أسعار السِّلع والخدمات؛ وبالتَّالي غدا الحرمان الاقتصادي مِن أهمِّ سمات حياة كثير مِن اليمنيين. وقد نجم عن هذا قيام الاحتجاجات والاعتصامات، ومطالبة غالبية اليمنيين بالحصول على حقوقهم، وتحسين معيشتهم، وتوفير الحدِّ الأدنى مِن الحياة الكريمة والشَّريفة.

أمَّا التَّحدِّي الثَّقافي، فيتمثَّل في تشبُّع الحكومات المتعاقبة بثقافة إزاحة المسئولية عن كاهلها، وتحميلها الآخر، سواء كان هذا الآخر معارضة سياسية أو مؤامرات خارجية مفترضة! ويعدُّ مِن سمات الثَّقافة السِّياسية اليمنية السَّائدة تبرير السَّيِّئ بالأسوأ، إذ يلاحظ أنَّ النُّخبة الحاكمة كثيرًا ما تبرِّر استمرار سوء الأوضاع الحالية بأنَّها رغم سوئها ما زالت أفضل مِن أيَّام حكم «الإمام»، أي قبل قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م.

وأخطر سمات الثَّقافة السِّياسية السَّائدة في اليمن تتمثَّل في أنَّ النُّخبة الحاكمة تتملَّكها ثقافة الاصطفاء السِّياسي والعصمة السِّياسية؛ فالحاكمون يعتقدون أنَّهم ملائكة على الأرض لا يخطئون، إذ هم معصومون، وغالبًا ما يتحدَّثون عن منجزاتهم التي هي في حقيقتها أعمال عادية، مرتبطة بحدٍّ أدنى ممَّا ينبغي أن تقوم به الحكومة (أيُّ حكومة). فالإشكالية في اليمن، وربمَّا في الوطن العربي، أنَّ الحكَّام يهوِّنون مِن أخطائهم، ويهوِّلون مِن أخطاء المعارضة، وكذلك تفعل المعارضة. فلا يزال العقل السِّياسي اليمني مشبعًا بثقافة التَّهويل والتَّهوين.

أمَّا التَّحدِّي السِّياسي، فيتمثَّل في الضَّعف المؤسَّسي، وشخصانية السُّلطة السِّياسية. صحيح أنَّ ثمَّة مؤسَّسات، لكنَّها تحضر في شكلها ومبناها، وتغيب في جوهرها ومعناها. والأخطر أنَّ كثيرًا مِن الممارسين السِّياسيين اليمنيين يكرهون المؤسَّسية، ويركنون للشَّخصانية في صناعة القرار، وإدارة شئون المجتمع والدَّولة. وممَّا يزيد الطِّين بلَّة أنَّ ثمَّة ميل لدى النُّخبة الحاكمة لإصدار النُّصوص (المبادرات) بدلاً عن محاسبة اللُّصوص.

في هذا السِّياق، يمكن توصيف واقع المجتمع والدَّولة في اليمن، وتشخيصه على النَّحو التَّالي: أنَّ اليمن تعيش مرحلة مِن أهمِّ سماتها وجود دولة ضعيفة، بل تابعة، ومجتمع ضعيف بل مفكَّك ومأزوم، وحاكم (بل حكَّام) أقرب إلى المليشيات، بسبب ضعف ركائز كلٍّ مِن المجتمع والدَّولة.

فالدَّولة اليمنية غدت ضعيفة، لأنَّها ما زالت بمنأى عن احترام الدُّستور، وبعيدة عن تطبيق مفهوم «دولة العدل والحقِّ والقانون». صحيح أنَّها استوردت بعض مفاهيم الدِّيمقراطية اللِّبرالية، وسايرت بعض الممارسات الانتخابية والبنى الهيكلية، لكنَّها صبغتها بثقافتها السَّائدة. فثمَّة تعدُّدية سياسية تركن إلى توازن اجتماعي مسيَّس، وثمَّة دستور ينصُّ في مادته الخامسة على أن «يقوم النِّظام السِّياسي للجمهورية على التَّعدُّدية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السُّلطة سلميًّا». إلَّا أنَّ هذه التَّعدُّدية لا تزال تجمع بين التَّقليدية والحداثة، وتركن إلى ثقافة عنيفة، يغيب عنها التَّسامح السِّياسي، والاعتراف بالآخر.

وبالرَّغم مِن معرفة الدَّولة اليمنية لانتخابات متعدِّدة (ثلاث دورات انتخابية تشريعية، ودورتان رئاسيَّتان، ودورتان لانتخاب المجالس المحلِّية، وكذلك انتخاب المحافظين بطريقة غير مباشرة مِن قبل أعضاء المجالس المحلِّية المنتخبة). وإذا كانت الانتخابات أحد شواهد المشاركة السِّياسية، ومؤشِّرًا على وجود آلية لتداول السُّلطة رسميًّا، إلَّا أنَّ الخبرة السِّياسية اليمنية تومئ إلى أنَّ هذه الآليَّة (أي الانتخابات) -غالبًا- ما تُستدعى لتثبيت الأمر الواقع، ومحاولة شرعنته لا تغييره. فالقابض على السُّلطة والمتشبِّث بالحكم قد يشجِّع على هذه الآلية، لكن بقصد تزيين حكمه القائم، وإضفاء نوع مِن الشَّرعية لتثبيته واستمراره، لا لتغييره. فلسان حال الحاكم المتربِّع على السُّلطة: نعم للانتخابات النِّيابية والرِّئاسية، بل والمحلِّية، طالما بقيت أنا في موقعي، كرئيس دائم للدَّولة اليمنية.

في هذا السِّياق، يمكن تقرير أنَّ الخبرة السِّياسية اليمنية عجزت -ولا تزال تعجز- عن تقديم مثال واحد (جاد وحقيقي)، تُفعِّل فيه هذه الآلية السِّلمية الدِّيمقراطية، لانتقال السُّلطة وتداولها. وما يجري في اليمن هو أقرب إلى اقتناص السُّلطة دون تداولها، وبشكل أدق يوجد في اليمن تمديد سلمي للسُّلطة لا تداول سلمي للسُّلطة.

ومِن شواهد ضعف الدَّولة اليمنية افتقارها للمؤسَّسات الحديثة والفاعلة، وعجزها عن العمل وفق ما تعلنه مِن برامج سياسية واقتصاديه، وتدنيِّ قدرات نظامها السِّياسي، سواء كانت قدرات استخراجيه أو توزيعيه أو تنظيمية أو استجابية، بحيث لا تؤتى ثمارها. كما أنَّها -أي الدَّولة اليمنية- لم تعد تعمل وفق أهدافها وضروراتها هي، بل غدت تحتضن الأزمات، وينتشر فيها الفساد، ويزداد الفقر والبطالة؛ فهي دولة باطشة قاهرة تجاه مجتمعها، ضعيفة تجاه الخارج.

أمَّا المجتمع اليمني، فعلى الرَّغم مِن أنَّه كان يُعدُّ مِن أكثر المجتمعات العربية تجانسًا، إلَّا أنَّه غدا عاجزًا عن الفعل الاجتماعي والسِّياسي، حيث غدا غير قادر على محاسبة حكَّامه، وعلى التَّخلُّص مِن ثقافة الخوف؛ وإن كان هذا لا ينفي قيام بعض أفراده بالتَّعبير عن معاناتهم وانتهاك حقوقهم بشكل معلن، وما كان يدور مِن اعتصامات ومظاهرات تطالب بالحقوق المطلبية دليل على هذه الحقيقة.

ورغم تنوُّع المجتمع اليمني غير أنَّ هذا التَّنوُّع -الذي يفترض أن يكون مصدر إثراء وتطوير للمجتمع- أصبح مصدر ضعفه وتخلُّفه، حيث يستقطب هذا التَّنوُّع في ثنائيات صراعية ونزاعية، تولِّد عدم الاستقرار الاجتماعي والسِّياسي.

أمَّا الحاكم الذي كان قويًّا فقد حلَّ مكانه مليشيَّات حاكمة، بسبب ضعف ركائز كلٍّ مِن المجتمع والدَّولة؛ فيمكن القول إنَّ الحاكم السِّياسي كان قد حاول إطالة عمره السِّياسي، كما أنَّ النُّخبة الحاكمة حاولت إطالة عمرها السِّياسي، ليس عن طريق شرعية الإنجاز والأداء والإشباع، وإنمَّا عبر العبث بمكوِّنات المجتمع والدَّولة، عبر الشَّكلية المؤسَّسية، وتسييس بعض قضايا المجتمع، كتسييس ظاهرة الثَّأر، وزرع ثقافة الخصام بين مكوِّنات المجتمع الواحد، ومحاصرة مؤسَّسات المجتمع المدني، والسَّعي لتهميشها وإضعافها.

في هـذا الصَّـدد، يمكـن القـول: إنَّ الدَّولـة اليمنيـة، ونظامهـا السِّـياسي، كانـت قـد اختزلـت في شـخص الحاكـم السِّـياسي الفـرد، وقلَّـة مِـن أتباعـه ومريديـه، إذ نجـح الحاكـم السِّـياسي في اسـتبدال وجـوده السِّـياسي ومصالحـه بوجـود النِّظـام السِّـياسي، بـل إنَّ النُّخبـة الحاكمـة نجحـت في تسـويق ثقافـة سياسـية تـرادف بـين شـخص الحاكـم، أو النُّخبـة الحاكمـة ومصالحهـا ووجودهـا، وبـين كيـان النِّظـام السِّـياسي للدَّولـة اليمنيـة، بحيـث يُنعـت مَـن ينتقـد الحاكـم الفـرد المسـتبد وأتباعـه بأنَّـه ينتقـد النِّظـام السِّـياسي أو الدَّولـة برُمَّتهـا! أمَّـا مَن يسـاند هذا الحاكـم أو النُّخبـة الحاكمة فاقـدة الشَّرعيـة ويداهنهـا ويتملَّقهـا ويمتدحهـا فإنَّـه يوسـم بالمواطـن الصَّالـح، والمدافـع عـن الدَّولـة والمجتمـع، بـل والوطـن برُمَّتـه. وهكـذا كانـت محصلَّـة هـذه الأساليب التـي لجـأ إليهـا الحاكـم السِّـياسي في إضعـاف كلٍّ مِـن ركائـز المجتمـع والدَّولـة اليمنيـة أن غـدا هـذا الحاكـم ضعيفًـا، مكبَّـل الإرادة السِّياسـية، يعـظ الفاسـدين عوضًـا عـن يحاسـبهم ويحاكمهـم، يجـرِّم المعارضـة ويسـعى لأن تكـون أقـرب إلى مفهـوم جماعـة المصلحـة أو جماعـة الضَّغـط؛ بـل إنَّ الإشـكالية هنـا أنَّ النُّخبـة الحاكمـة لم تكـن مهيَّـأة سياسـيًّا أو نفسـيًّا أن تُفعِّـل كثـيرًا مِـن القواعـد الدُّسـتورية كي يحصـل الشَّـعب عـلى كثـير مِـن حقوقـه وحرِّياتـه.

المحور الثَّالث: مقدِّمات السَّعي نحو تملُّك السُّلطة (التَّملُّك السِّياسي) والحكم في اليمن:

إنَّ النِّظام السِّياسي اليمني تنقَّل بين ورطة التَّمديد ونكبة التَّوريث، وعلى الرَّغم مِن أنَّ الجمهورية اليمنية، منذ قيامها في 22 مايو 1990م، أعلنت الأخذ بالدِّيمقراطية والتَّعدُّدية السِّياسية والحزبية، إلَّا أنَّ ما حدث يدفع إلى القول بأنَّ النِّظام السِّياسي اليمني مرَّ بمراحل أربع، بدءًا بمرحلة التَّحديد، مرورًا بمرحلة التَّمديد، ثمَّ مرحلة تملُّك السُّلطة (التَّملُّك السِّياسي)، ثمَّ عاش مرحلة التَّبديد والتَّهديد لكيان اليمن مجتمعًا ودولة.

1- مرحلة انتقال النِّظام السِّياسي اليمني مِن التَّحديد إلى التَّمديد:

رغم أنَّ مِن أهمِّ مبادئ الدِّيمقراطية والتَّعدُّدية السِّياسية تداول السُّلطة والتَّناوب عليها سلميًّا، غير أنَّ النُّخبة الحاكمة في اليمن، والتي زعمت اتِّصالها بالدِّيمقراطية، لم تطبِّق هذا عمليًّا، فالحياة السِّياسية في اليمن عرفت تمديد السُّلطة لا تداولها، عبر تزوير الانتخابات تارة وتأجيلها تارة أخرى. وهذا التَّمديد يُعدُّ مؤشِّرًا على انتهاك أحد مبادئ الحكم النِّيابي الدِّيمقراطي وأحد أركانه، والمتمثِّل في ضرورة تحديد فترة البقاء في المنصب السِّياسي، بمعنى انتخاب مَن يتولىَّ السُّلطة لفترة محدَّدة، ثمَّ يتمُّ الرُّجوع إلى الشَّعب -كونه مصدر السُّلطات- لتتاح له الفرصة لأن يقول كلمته ورأيه في نوَّابه وحكَّامه المنتخبين، بعد مضي فترتهم القانونية المحدَّدة، وتفعيل مبدأ نزاهة الانتخاب، ودوريَّتها، فإمَّا أن يجدِّد الثِّقة بهم إن أنجزوا ووفُّوا بوعودهم وبرامجهم الانتخابية، أو أن يخلعهم وينتخب غيرهم.

فالدِّيمقراطية ترتكز على فكرة تبادل السُّلطة رضوخًا لإرادة النَّاخبين، فأنا اليوم في السُّلطة إذا حزت على الأغلبية، وغدًا أغدو معارضًا خارج السُّلطة إذا فقدت هذه الأغلبية، وأصبحت أمثِّل الأقلية، وهكذا دواليك.

ومِن أهمِّ شواهد تمديد السُّلطة دون تداولها في اليمن تمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية مِن خمس سنوات إلى سبع سنوات، وفقًا للتَّعديلات الدُّستورية التي أُجرِيت عام 2001م، حيث نصَّ دستور الجمهورية اليمنية المعدَّل، في مادَّته (112)، على أنَّ «مدَّة رئيس الجمهورية سبع سنوات شمسية، تبدأ مِن تاريخ أداء اليمين الدُّستورية، ولا يجوز لأيِّ شخص توليِّ منصب الرَّئيس لأكثر مِن دورتين، مدَّة كلٍّ دورة سبع سنوات». وبالرَّغم مِن هذا التَّعديل الذي أتاح تمديد فترة الحكم لعلي عبدالله صالح حتَّى عام 2013م، إلَّا أنَّ منطوق هذه المادَّة المحدِّدة لفترة الرِّئاسة لا ينسجم وعادة السِّياسة العربية عامَّة، والسِّياسة اليمنية خاصَّة، حيث ينصِّب الحاكم نفسه مدى الحياة، ولا يغادر كرسي الرِّئاسة إلَّا لسبب قهري (غير دستوري)، كأن يحين أجله، أو يُغتال على يد «جنرال» جديد طامع في الحكم مدى الحياة. ومِن هنا نشأ ما اعتبرناه ورطة تمديد السُّلطة دون تداولها، رغم أنف المحكومين والمعارضة والدُّستور جميعًا!

كما أنَّه تمَّ تمديد مدَّة مجلس النُّوَّاب (السُّلطة التَّشريعية) عام 2001م مِن أربع سنوات إلى ستِّ سنوات، ثمَّ مُدِّد له بتوافق الأحزاب والتَّنظيمات السِّياسية -مرَّة ثانية- لعامين أخريين، عام 2009م، لتنتهي مدَّة بقائه في أبريل عام 2011م[4].

4. اتَّفقت القوى السِّياسية (الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة) على التَّمديد عبر ما عُرف باتِّفاق فبراير، الذي عُقِد بتاريخ 23 فبراير 2009م، وكان مِن أهمِّ بنوده تأجيل الانتخابات النِّيابية، التي كان موعدها 27 أبريل 2009م، والتَّمديد لمجلس النُّوَّاب المنتهية فترته لمدَّة عامين، لتكون الانتخابات في 27 أبريل

كـما أنَّ حـزب «المؤتمـر الشَّـعبي العـام»، وهـو الحـزب الحاكـم في حينـه، قـام بالتَّمديـد للمجالـس المحلِّيـة لأربـع سـنوات قادمـة[5]، لأنَّـه كان يمتلـك أكـثر مِـن 90% مِـن أعضـاء هـذه المجالـس المحلِّيـة.

وقـد مثَّـل تأجيـل الانتخابـات، والتَّمديـد للمجالـس المنتخبـة (التَّشريعيـة والمحلِّيـة، ذات الأغلبيـة المؤتمريـة الحاكمـة آنـذاك) في جوهـره إخـلالاً بمبـدأ المسـاواة، وعـدم تطبيـق قواعـد اللُّعبـة السِّياسـية عـلى كلِّ القـوى السِّياسـية، وحرمـان الأقليَّـة (المعارضـة) مِـن أن تتحـوَّل إلى أغلبيـة. فالدِّيمقراطيـة تمنـح الأغلبيـة الحـقَّ في أن تحكـم، والأقلِّيـة في أن تُعـارض؛ لكـن ليـس مِـن حـقِّ الأغلبيـة (الحـزب الحاكـم) أن يحـول بـين الأقلِّيـة (المعارضـة) وحقِّهـا في أن تتحـوَّل إلى أغلبيـة، بمعنـى أن تصـل إلى الحكـم إذا حصلـت عـلى أغلبيـة أصـوات النَّاخبـين في انتخابـات حـرَّة ونزيهـة ودوريـة ومبـاشرة.

2001م. وكان مِـن حيثيَّـات هـذا التَّأجيـل، الرَّغبـة في إجـراء انتخابـات نيابيـة حرَّة ونزيهـة وآمنة، في ظـلِّ مناخات سياسـية ملائمـة، تشـارك فيهـا أطيـاف العمـل السِّـياسي كافَّـة، لإتاحـة الفرصـة للأحـزاب ومنظَّـمات المجتمـع المـدني لمناقشـة التَّعديـلات الدُّسـتورية اللَّازمـة لتطويـر النِّظـام السِّـياسي والنِّظـام الانتخـابي، بمـا في ذلـك القائمـة النِّسـبية. (انظـر نـصَّ الاتفـاق في: صحيفـة الميثـاق، العـدد (1515)، بتاريـخ: 26/7/2010م: ص5).

الجديـر بالذِّكـر هنـا، أنَّ هـذا الاتِّفـاق اسـتند عـلى المـادَّة رقـم (65) مِـن دسـتور الجمهوريـة اليمنيـة، والتـي تشـير إلى أنَّ «مـدَّة مجلـس النُّـوَّاب سـتٌّ سـنوات شمسـية، تبـدأ مِـن تاريـخ أوَّل اجتـماع لـه.. فـإذا تعـذَّر ذلـك لظـروف قاهـرة ظـلَّ المجلـس قائمًـا، ويبـاشر سـلطاته الدُّسـتورية حتَّـى تـزول هـذه الظُّـروف، ويتـمُّ انتخـاب المجلـس الجديـد».

5. أقـرَّت الحكومـة اليمنيـة، حكومـة المؤتمـر الشَّـعبي العـام الحاكـم في حينـه، في اجتماعهـا الـوزاري الأسـبوعي، بتاريـخ 28/10/2008م، تأجيـل انتخابـات المجالـس المحلِّيـة التـي كان مِـن المقـرَّر أن تنتهـي في سـبتمبر 2009م. (انظـر نـصَّ قـرار التَّأجيـل في: صحيفـة السِّياسـية، بتاريـخ: 29/10/2008م: ص4).

والإشكالية في اليمن، أنَّ الأغلبية (الحزب الحاكم ممثَّلاً بالمؤتمر الشَّعبي العام) سعت لمنع الماء والهواء السِّياسي عن المعارضة السِّياسية (ممثَّلة بتكتُّل أحزاب «اللِّقاء المشترك»)، كي لا تتحوَّل إلى أغلبية عبر انتخابات حرَّة ونزيهة؛ حيث وظَّف الحزب الحاكم إمكانات الدَّولة، ومواردها، لصالحه دون المعارضة، بل إنَّ الحياة السِّياسية اليمنية افتقرت لتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص وحياد الوظيفة العامَّة، حيث حوَّلت النُّخبة الحاكمة الوظائف العامَّة إلى رشوة سياسية تمُنح لذوي النُّفوذ، بل باتت الوظيفة العامَّة تتحوَّل قبيل الانتخابات إلى رشوة انتخابية لصالح الحزب الحاكم، وبهذا كان الحزب الحاكم يحصل على أغلبية تفتقر للشَّرعية والمشروعية، لأنَّها وليدة انتخابات غير نزيهة، ونتائج لسجلٍّ انتخابي يفتقر للصِّحَّة والصَّلاحية.

2- عوامل تمديد السُّلطة دون تداولها في اليمن:

في هذا السِّياق، يكون التَّساؤل الإشكالي.. لماذا يوجد في اليمن «تمديد» سلمي للسُّلطة، ولا يوجد «تداول» سلمي لها؟ وفي الحقيقة فإنَّ ثمَّة أسباب عديدة لهذا التَّمديد السُّلطوي؛ فسياسيًّا، يتَّسم النِّظام السِّياسي اليمني بشخصانية السُّلطة السِّياسية، حيث يتمُّ اختزال مفهومي الدَّولة والنِّظام السِّياسي في شخص الحاكم الفرد وقلَّة مِن أتباعه، أو في زعيم الحزب الأوحد وأعوانه.

كما أنَّ لدى الحكَّام في اليمن إشكالية كرههم للمؤسَّسية، فهم غير مهيَّئين للحكم عبر المؤسَّسات، فهم يرون أنفسهم هم المؤسَّسات والمؤسَّسات هم! إضافة إلى ذلك، فإنَّ النُّخبة الحاكمة متشبِّعة بثقافة الاصطفاء السِّياسي، أو العصمة السِّياسية، إلى جانب تمثُّل ثقافة نفي الآخر واستبعاده، حيث يُنظر للسُّلطة على أنَّها «حقٌّ إلهي» للحاكم الفرد، مِن دون بقيَّة القوى السِّياسية والاجتماعية الأخرى.

هـذا فضـلاً عـن شـيوع ثقافـة الظُّلـم والاسـتبداد؛ وإذا كان الاسـتبداد مِـن أهـمِّ سـمات الحيـاة السِّياسـية في اليمـن، وكـذا في المنطقـة العربيـة، فـإنَّ مِـن أهـمِّ تجليَّاتـه ذيـوع ثقافـة الخـوف السِّـياسي، وانتشـار ثقافـة التَّخفِّـي السِّـياسي «التُّقيـة السِّياسـية». وفي هـذا الصَّـدد، يُقـرِّر ابـن خلـدون أنَّ الحاكـم «إذا كان قاهـرًا باطشًـا بالعقوبـات، منقِّبًـا عـن عـورات النَّـاس، وتعديـد ذنوبهـم، شـملهم الخـوف والـذُّلُّ، ولاذوا مِنـه بالكـذب والمكـر والخديعـة»[6].

وفي ظـلِّ غيـاب دوران السُّـلطة وتناوبهـا سـلميًّا، تظهـر في المجتمـع ثقافـة التَّزلُّـف والتَّملُّـق، فيغـدو لسـان حـال أغلبيـة المحكومـين، مـا قالـه الكواكبـي، حيـث قـال: «نعتـبر التَّصاغـر أدبًـا، والتَّذلُّل لطفًـا، والتَّملُّـق فصاحة، وتـرك الحقـوق سـماحة، وقبـول الإهانـة تواضعًـا، والرِّضـاء بالظُّلـم طاعـة، ودعـوى الاسـتحقاق غـرورًا.. والإقـدام تهـوُّرًا والشَّـهامة شراسـة، وحرِّيـة القـول وقاحـة، وحرِّيـة الفكـر كفـرًا، وحـبُّ الوطـن جنونًـا»[7].

وهكـذا، فإنَّـه في ظـلِّ الاسـتبداد ينمـو شـعور القبـول بالوضـع الرَّاهـن، وبالتَّـالي تضعـف حاسَّـة المحكومـين تجـاه ضرورة دوران السُّـلطة وتناوبهـا سـلميًّا، فتنتـشر اللَّامبـالاة، ويتشـبَّع المحكومـون بثقافـة التَّبلُّـد السِّـياسي، وتقبُـل ورطـة تمديـد السُّـلطة!

وهنـاك عامـل اقتصـادي آخـر يتمثَّـل في أنَّ المنصـب لا يـزال مصـدرًا للـثَّروة في اليمـن؛ حيـث يُـرى المسـئول يـأتي إلى السُّـلطة فقـيرًا، ثـمَّ عقـب مُـضيِّ فـترة قصـيرة في ممارسـة الوظيفـة العامَّـة يُصبـح ثريًّـا، ويغـدو مِـن الأغنيـاء. وهـذا يتَّفـق مـع المقولـة الخلدونيـة التـي تؤكِّـد أنَّ السُّـلطة

6. انظر: عبدالرحمن بن خلدون، المقدِّمة، مرجع سابق: ج2/575.

7. انظر: عبدالرحمن الكواكبي، الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النَّفائس، بيروت- لبنان، ط1/1984م: ص126.

أو الجاه «مفيد للمال»[8]. ولأنَّ السُّلطة تحوَّلت إلى غنيمة في اليمن فإنَّ اليمن لم تعد تعرف تداول السُّلطة وتناوبها سلميًّا، فالسُّلطة -كما يؤكِّد ابن خلدون- أو «المُلك، منصب شريف ملذوذ، يشتمل على جميع الخيرات الدُّنيوية والشَّهوات البدنية والملاذ النَّفسانية، فيقع فيه التَّنافس غالبًا، وقلَّ أن يسلِّمه أحد لصاحبه إلَّا إذا غُلب عليه»[9].

وهكذا فالحاكم العربي عمومًا، واليمني خصوصًا، يرفض أن يحكم ولا يملك، ولا يقبل الفصل بين شخصه وشخصية الدَّولة. وبالرَّغم مِن أنَّ الدَّولة كيان معنوي وقانوني مستقل، ويفترض أنَّها هي صاحبة السُّلطة، والحاكم ما هو إلَّا ممثِّل لها، ويعمل باسمها، دون اختزالها في شخصه، غير أنَّ الواقع يخبرنا أنَّ الحاكم اليمني لا يقتنع إلَّا بالمزاوجة بين الحُكم والثَّروة؛ فهو لا يقبل أن يحكم دون أن يملك، أو أن يتملَّك الحقَّ العام، ولسان حاله أنَّه الدَّولة وأنَّ الدَّولة هو.

أمَّا العامل الثَّقافي لاستمرار تمديد السُّلطة فيتمثَّل في كون الثَّقافة اليمنية تفتقر لمفهوم تبادل الأدوار، وتناوب السُّلطة، فهي ثقافة نافية للآخر، وما مقولة «لا يجتمع سيفان في غمد واحد» إلَّا دليل على هذه الثَّقافة. كما أنَّها ثقافة تقدِّس الحاكم الفرد وتبجِّله، ولا ترى ضرورة لتغييره أو تناوب السُّلطة معه. وهذا يثير إشكالية سطو السِّياسي على قدسية الدِّين وإلصاقها بذاته دون سواه. وبالمقابل زُهد كثير مِن المحكومين في المشاركة في السُّلطة وتناوبها.

8. انظر: عبدالرحمن بن خلدون، المقدِّمة، مرجع سابق: ج2/919.

9. انظر: عبدالرحمن بن خلدون، المقدِّمة، مرجع سابق: ج2/898.

كما أنَّ مِن سمات الثَّقافة اليمنية السَّائدة أنَّها ثقافة تبريرية وهروبية، فهي تبرِّر تمديد بقاء المسئولين في مناصبهم بأنَّها بهدف الحفاظ على المصلحة الوطنية. كما أنَّ ثقافة الاعتراف لدى العقل السِّياسي الحاكم غائبة، فبرغم تكاثر الأزمات والإشكالات إلَّا أنَّ النُّخبة الحاكمة تظلُّ بمنأى عن الاعتراف بهذه الأزمات والإشكالات، وإن اعترفت ببعضها فإنَّها سرعان ما تتبرأ مِنها، وتنسبها للآخر، إمَّا للمعارضة الحزبية، كما هو الحال مع تكتُّل أحزاب «اللِّقاء المشترك»، وإمَّا للخارج في بعده الإقليمي أو الدُّولي (الأمريكي أو الصُّهيوني.. الخ)، كسبب لوقوعها!

أمَّا العامل العسكري للتَّمديد فيتجلَّى في ركون الحاكم على المؤسَّسة العسكرية (أهل السَّيف)، بدلاً عن الاعتماد على مؤسَّسات المجتمع المدني. ولأنَّ أيَّ نظام سياسي يسعى لنشر ثقافة سياسية توائمه، يعمل مِن خلالها على إطالة عمره السِّياسي، فلا يزال النِّظام السِّياسي اليمني يحتضن ثقافة القتال، التي تمجِّد العنف والحرب والصِّراع. كما أنَّ الآلة الحربية لا تزال مِن أهمِّ آليَّات تولِّي السُّلطة وانتقالها في اليمن، حيث يلاحظ أنَّ المؤسَّسة العسكرية، وهي في اليمن قريبة مِن صنع القرار السِّياسي أكثر ممَّا ينبغي، غالبًا ما تُستدعى لتثبيت تمديد السُّلطة بدلاً مِن تداولها.

أمَّا العامل الخارجي، المساعد على استمرار ورطة تمديد السُّلطة دون تداولها سلميًّا، فيتمثَّل في استيراد المبنى والآليَّات دون المعنى والجوهر والوظيفة، حيث وُجِدت محاولات رسمية عربية غير صادقة، لنقل النَّموذج الدِّيمقراطي اللِّبرالي الغربي، والسَّعي لاستنباته دون تبيئته. فعلى سبيل المثال، اكتفى اليمنيُّون باستيراد «المبنى» الدِّيمقراطي اللِّبرالي الغربي الذي يرتكز على تداول السُّلطة لا تمديدها، بينما بقي «المعنى» والجوهر يمني المحتوى والممارسة إذ يمُدَّد للسُّلطة ولا يجري تداولها.

3- مرحلة الانتقال مِن التَّمديد إلى التَّبديد:

قدَّمنا في الفقرة الآنفة كيف أنَّ اليمن انتقلت مِن تحديد السُّلطة إلى تمديدها، وهنا يمكن القول إنَّ اليمن حاليًّا تمرُّ بمرحلة ما يمكن تسميته بتبديد السُّلطة، حيث يجري التَّفريط بمكاسب تحقَّقت لليمنيين. فأهداف الثَّورة اليمنية غدت ذكرى تستدعى في المناسبات السَّنوية، ولم تعد ترى النُّور، فقد غُدِر بها، وأجهضت، ولم يجن اليمنيُّون ثمارها. كما أنَّ الوحدة اليمنية باتت في خطر داهم، فبالرَّغم مِن أنَّ اليمنيين نجحوا في إعادة تحقيق الوحدة بين شطري اليمن، إلَّا أنَّ هذه الوحدة التي أُعلِن عنها في 22 مايو 1990م لم تعد ملهمة للشَّعب اليمني، رغم كونها كانت الأغلى والأعلى كلفة وثمنًا، فقد بذلت لها حربان بين الشَّطرين، وحربًا ثالثة عام 1994م. إضافة إلى ذلك، فإنَّ التَّعدُّدية السِّياسية والحزبية التي أعلن النِّظام السِّياسي التَّوجُّه نحوها تمَّ تعطيلها، وحضرت نيابة عنها المليشيات، واستبدلت الحرب بالانتخابات. وأصبح النِّظام الجمهوري غير جمهوري، إذ عادت الإمامة بوجه جديد لحكم اليمن.

وفي هذا السِّياق، يتعيَّن التَّنبيه إلى أنَّ الوطن اليمني الموحَّد لا يحتمل الدِّيكتاتورية والوحدة معًا، فالواقع المجتمعي لم يعد مهيَّأً لقبول الوحدة دون ديمقراطية، أو نهج ديمقراطي، لأنَّهما أصبحا وجهان لكيان وطني يمني ديمقراطي واحد، فلا ديمقراطية مع تشطير وتجزئة، ولا وحدة مع ديكتاتورية واستبداد.

ويتعيَّن على اليمنيِّين -حكَّامًا ومحكومين- حماية الوحدة، والدِّفاع عنها، والتَّمسُّك بها، دون تقديس أو تبخيس وتقزيم. كما يتعيَّن التَّذكير بأنَّ توحيد اليمن كان خطوة مهمَّة، لكنَّها ظلَّت منقوصة، لأنَّها لم تحقِّق لكلِّ اليمنيِّين حياة حرَّة وكريمة، في دولة تسودها الحرِّية والعدالة وسيادة القانون.

أمَّا الثَّورة اليمنية -التي غدرنا بها وبدَّدنا أهدافها- أصبحت نصوصها الثَّورية محنَّطة، وغدت بمثابة «أحلام يقظة»، حيث غدا اليمنيُّون رجعيِّين على مستوى الحركة والفعل، وتحوَّلت قيم الثَّورة مجرَّد شعارات تلقى في احتفالات هي أقرب إلى الطُّقوس التي لا روح فيها، بل إنَّها تحوَّلت إلى مناسبة لتذكيرنا بنقاط ضعفنا!

إنَّ المجتمع اليمني يعيش مرحلة خذلان النُّصوص، سواء كانت أهدافًا لثورة 26 سبتمبر 1962م، أو أهدافًا لثورة 14 أكتوبر 1964م، والتي ناهضت الاستعمار البريطاني، أم نصوصًا إصلاحية، أو برامج سياسية أو حزبية أو انتخابية[10].

وبالنِّسبة للدِّيمقراطية والتَّعدُّدية السِّياسية والحزبية، فيمكن القول إنَّها في اليمن لبرالية الآليَّات والوسائل يمنية الثَّقافة والمضمون، حيث اكتفى اليمنيُّون باستيراد «المبنى» الدِّيمقراطي اللِّبرالي الغربي، بينما بقي «المعنى» يمني المحتوى والممارسة، إذ ما انفكَّ يصطبغ بإطار المجتمع اليمني العام.

10. للتَّعرُّف على كيفية خذلان أهداف الثَّورة اليمنية، وتحويلها إلى نصوص محنَّطة، وأحلام يقظة، انظر: اليمن بين نحت النصوص وتكريم اللصوص، محمد الظاهري، صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ: 19/9/2010م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/mKyN

فالتَّوجُّه نحو إعلان التَّعدُّدية السِّياسية والحزبية في اليمن جاء بقرار فوقي، ولم يأت نتيجة ضغط أو إرادة شعبية؛ كما أنَّ الخبرة السِّياسية اليمنية تؤكِّد محورية القيادة السِّياسية ودورها الطَّاغي في صنع واتِّخاذ القرارات المهمَّة التي تمسُّ مصلحة اليمن، مجتمعًا ودولة. لذا يلاحظ أنَّ أحزاب المعارضة تأثَّرت ببيئة نظامها السِّياسي، إذ سعت النُّخبة الحاكمة لمحاصرة هذه الأحزاب وتهميشها، مِن خلال التَّشجيع على تفريخ أحزاب منقسمة عنها، والمساعدة على انشقاقها وعلى تشرذمها، والعمل على وجود معارضة سياسية صورية، دون تداول سلمي للسُّلطة. هذا إضافة إلى أزمة العلاقة الحزبية البينية في إطار النِّظام الحزبي اليمني، حيث يسود تدنيٍّ قاموس لغة التَّخاطب السِّياسي، ويغلب حرب المفاهيم لدى بعض هذه الأحزاب والتَّنظيمات المتنافسة؛ مع تشبُّث بعض القيادات الحزبية بمناصبها لفترات زمنية طويلة، وغياب النَّقد الذَّاتي[11].

إنَّ استنتاج أنَّ اليمن تمرُّ بمرحلة التَّبديد يستند على الشَّواهد والمؤشِّرات التَّالية:

- أنَّ المشهد السِّياسي اليمني أقرب إلى الرَّفض الرَّسمي (الرِّئاسي) لكلٍّ مِن التَّحديد والتَّوريث معًا -في الوقت الرَّاهن؛ لأنَّ العرب -وفقًا لابن خلدون: «متنافسون في الرِّياسة، وقلَّ إن يُسلم أحد مِنهم الأمر لغيره، ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته، إلَّا في الأقل، فيفسد العمران وينتقض»[12].

11. لمزيد مِن التَّفاصيل، راجع: التطور الديمقراطي في اليمن: الواقع الراهن وآفاق المستقبل، محمد الظاهري، مجلة شئون العصر، صنعاء- اليمن، السنة (9)، العدد (20)، يوليو- سبتمبر 2005م: ص: 153، 154، 155.

12. عبدالرحمن بن خلدون، المقدِّمة، مرجع سابق: ص516.

- أنَّ استقراء التَّاريخ السِّياسي اليمني يدفع إلى الاستنتاج بأنَّ أهمَّ آليَّات إسناد السُّلطة في النِّظام السِّياسي اليمني تتمثَّل في آليَّات ثلاث: تحكيمية، سلمية، وحربية، لكن تعدُّ الأخيرة (الآليَّة الحربية) أهمَّ آلية ركن إليها أغلبية حكَّام اليمن. ومِن الأمثلة المعاصرة على ذلك، سعي كثير مِن الحكَّام اليمنيين إلى تولية أقاربهم مناصب مهمَّة في المؤسَّسة العسكرية والأمنية، مثل: قيام الرَّئيس اليمني الأسبق، عبدالرَّحمن الإرياني، بتولية قريبه محمَّد عبدالله الإرياني منصب القائد العام للقوَّات المسلَّحة، وقيام الرَّئيس اليمني الأسبق، إبراهيم الحمدي، بتنصيب أخيه عبدالله الحمدي قائدًا لـ(قوَّات العمالقة)؛ أمَّا أقارب الرَّئيس الرَّاحل، علي عبدالله صالح، فإنَّهم كانوا يتبوَّؤون مناصب مهمَّة في المؤسَّسة العسكرية والأمنية، وما انتقال أحمد علي عبدالله صالح مِن منصب مدني تشريعي (عضو مجلس نوَّاب) إلى منصب عسكري كقائد للحرس الجمهوري إلَّا دليل على هذا الاستنتاج[13].

- كان ثمَّة سعي رئاسي لتصحيح ما يمُكن تسميته «الخطأ الدِّيمقراطي» المتمثِّل في «تحديد فترة الرِّئاسة»، بحيث تمَّ زرع ثقافة «التَّمديد» للمجالس المنتخبة لتغدو مستساغه ومقبولة.

هكذا عاشت اليمن -فعليًّا- ظاهرة تمديد السُّلطة دون تداولها، ثمَّ السَّعي إلى تملُّكها.

13. انظر: حروب وانتخابات يمانية معًا: أين الخلل؟، محمد الظاهري، بتاريخ: 19/8/2010م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/nRa8

المحور الرَّابع: النِّظام السِّياسي اليمني بين مفهومي الحكم الصَّالح وحكم «صالح»:

إنَّ مفهوم «Governance»، أو إدارة الدَّولة والمجتمع، يأخذ بعدين متوازيين، الأوَّل يعكس فكرة البنك الدُّولي الذي يتبنَّى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، والثَّاني يؤكِّد الجانب السِّياسي للمفهوم، حيث يشمل إلى جانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية التَّركيز على منظومة القيم الدِّيمقراطية، المعروفة في المجتمعات الغربية[14]. أمَّا معايير الحكم الجيِّد، أو الحكم الصالح «Good Governance»، فوفقًا للدِّراسات الصَّادرة عن برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي (UNDP)، فإنَّها تتضمَّن تسعة معايير، هي: المشاركة، وحكم القانون، والشَّفافية، وحُسن الاستجابة، والتَّوافق، والمساواة، والفعالية، والمحاسبة، والرُّؤية الإستراتيجية[15].

استمرار «حكم صالح» بمنأى عن «الحكم الصَّالح»:

لو حاولنا تطبيق معايير «الحكم الصَّالح»، أو الحكم الجيَّد، الذي أشرنا له آنفًا، في اليمن، لوجدنا أنَّ الحكم كان لا يزال بعيدًا عن ذلك، فقد كان لدينا حكم «صالح» (نسبة للرَّئيس اليمني علي عبدالله صالح)، ولم يكن لدينا «الحكم الصَّالح»، والدَّليل هو أنَّ الانتخابات، التي تعني تعبيرًا عن المشاركة السِّياسية في الحكم الرَّشيد، فُرِّغت مِن مضمونها، وفقدت مصداقيَّتها، ولم تعد بسبب عمليَّات التَّزوير وشراء الذِّمم فيها تُعطي

14. انظر: مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، سلوى شعراوي جمعة، المستقبل العربي، بيروت- لبنان، العدد (249)، نوفمبر 1999م: ص -107 108، نقلًا عن:

Adrian Leftwich "Governance, Democracy and Development in the Third world" .Third World Quarterly, vol.14, no.3, September 1993, p.605

15. انظر: مفهوم الحكم الصالح، حسن كريم، المستقبل العربي، بيروت- لبنان، العدد (309)، نوفمبر 2004م: ص-47 49.

نتائجها كما هو مرجوٌّ مِنها. فهناك سبع دورات انتخابية خاضتها اليمن، منذ إجراء أوَّل انتخابات تشريعية عام 1993م، عقب الوحدة: ثلاث مِنها تشريعية، واثنتان محلِّيَّتان، واثنتان رئاسيَّتان. ومِن العجيب أن يُقابل هذه الدَّورات الانتخابية السَّبع سبع حروب، هي حرب صيف 1994م، وما تبقَّى هي حروب صعدة في نسخها السِّت. فكيف يمكن في ضوء ذلك ألَّا يُفقد اليقين بمصداقية المشاركة السِّياسية.

لقد تسيَّد على عقلية السُّلطة كراهية المؤسَّسية، والخلل في بناء الدُّولة، فالدَّولة اليمنية مودعة في شخص الحاكم، وهي تحضر بأدوات قمعها وقهرها، لا بمشاريعها وخدماتها الإستراتيجية، وهي دولة عاجزة عن تأدية وظائفها، ولا تخدم حقوق الإنسان، وتنتهج نهجًا ثأريًّا، وتفتقر إلى التَّسامح السِّياسي تجاه الآخر، كما تفتقر إلى المصداقية السِّياسية، وأدمنت الفشل، وصارت تحكم عبر الأزمات.

وعليه يمكن الحديث عن غياب الحكم الصَّالح، وأصبح الحكم بمثابة «الرَّقص على رؤوس الثَّعابين»، كما عبَّر عنها الرَّئيس الرَّاحل، علي عبدالله صالح. وانتقلت اليمن مِن بلد «الحكمة» والحكم الرَّشيد إلى بلد التَّحكُّمية والاستبداد والفساد.

التَّملُّك السِّياسي بين مقولتي «تصفير العدَّاد» و«قلع العدَّاد»:

صاحب هاتين المقولتين، هو القيادي المؤتمري، سلطان البركاني، رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشَّعبي العام الحاكم سابقًا، ورئيس مجلس النُّوَّاب اليمني الموالي للشَّرعية حاليًّا[16]؛ وقصد بمفهوم «تصفير العدَّاد» عدم حساب عدد السِّنين التي قضاها الرَّئيس «صالح» في

16. شاهدت سلطان البركاني، صاحب هاتين المقولتين، وهو يقولهما عبر برنامج تلفزيوني في قناة السَّعيدة اليمنية.

السُّلطة قبيل الانتخابات الأخيرة، بهدف إعادة انتخابه لدورتين جديدتين؛ أمَّا مفهوم «قلع العدَّاد» فقصد به عدم تقييد أو تحديد فترة البقاء في الحاكم والسُّلطة بالمطلق، بحيث يبقى الرَّئيس في السُّلطة مدى الحياة، دون إجراء أيِّ انتخابات تجديدية له.

ومدلول هاتين المقولتين غير الدِّيمقراطيَّتين مصادرة حقِّ الشَّعب في تداول السُّلطة وتبادلها سلميًّا، عبر انتخابات حرَّة ونزيهة ودورية، ومحاولة سعي السُّلطة الحاكمة الانتقال مِن مفهوم تمديد السُّلطة التي دأبت على ممارستها، إلى تأبيدها على سبيل التَّملُّك لها، وهذا ما قصدناه بـ«التَّملُّك السِّياسي».

إلَّا أنَّ مجريات الأحداث، وانطلاق ثورة 11 فبراير الشَّبابية الشَّعبية السِّلمية عام 2011م، وما تلاها مِن وقائع، حال دون تحقيق هذا «التَّصفير» و«القلع» السِّياسيِّين غير الدِّيمقراطيين.

السُّلطة الحاكمة بين «ثعبنة» الحياة السِّياسية وفشل مفهوم اللُّزومية الوظيفية:

المتتبِّع للخطاب السِّياسي الرَّسمي -الرِّئاسي تحديدًا- يلحظ محاولة وإصرارًا على «ثعبنة» الحياة السِّياسية، إذ وسم الرَّئيس علي عبدالله صالح الحكم في اليمن بأنَّه بمثابة «الرَّقص على رؤوس الثَّعابين»17، وهو وصف متهافت، ودليلٌ على غياب التَّسامح، وعدم الإيمان بفكرة تبادل الأدوار في العمل السِّياسي، ويومئ إلى أنَّ النِّظام السِّياسي في اليمن يُعاني مِن أزمة شرعية.

17. جزء مِن حديث الرَّئيس الرَّاحل، علي عبدالله صالح، لقناة (MBC) التلفزيونية، في برنامج «حكايتي»، بتاريخ: 6/8/2005م.

إنَّ إشكالية استمرار الحكم عبر ذهنية تجعل مِن المحكومين والقوى السِّياسية الأخرى المعارضة مجرَّد «ثعابين» و«أفاعي» سياسية تولِّد كثيرًا مِن المثالب في الحياة السِّياسية، مِنها: غياب الثِّقة بين فرقاء العمل السِّياسي، وانتشار الشَّكِّ المتبادل، وذيوع ثقافة التَّخفِّي السِّياسي، وظهور أسلوب السَّطو على السُّلطة بدلًا مِن تداولها سلميًّا، ما ينجم عنه أزمة مشاركة وعدم استقرار سياسي، بل وحروب أهلية.

ومِن تجلِّيات مفهوم «الثَّعبنة السِّياسية» ركون الحاكم السِّياسي إلى المؤسسة العسكرية (أهل السَّيف)، كبديل للمؤسَّسات السِّياسية الحديثة، لأنَّه -وفقًا لذهنية الحكم عبر رؤوس الثَّعابين- يتطلَّب الأمر وجود أسلحة للقضاء على هذه الثَّعابين التي قد تلدغ الحاكم، وتسعى لنفث سمومها على كافَّة مناحي الجسد السِّياسي، فتصطبغ الحياة السِّياسية بهاجس الخوف، ويغدو المجتمع بمنأى عن الأمن والطُّمأنينة.

إنَّ هذه الذِّهنية تدفع بأهل الحكم إلى السَّعي لترويض المحكومين باعتبارهم «ثعابين»، أو لوضعهم في أقفاص، بدلًا عن محاولة إرضاء المحكومين عبر شرعية الإنجاز والإشباع والفاعلية. وتكون الخشية -حينئذ- أن ينظر المحكوم إلى الحاكم على أنَّه بمثابة حاوي ومروِّض ثعابين، بدلًا عن كونه راعٍ لمصالح شعبه، ومحقِّقًا لأماني محكوميه.

إنَّ اليمن في أمسِّ الحاجة إلى وجود رؤية تستند إلى ذهنية جديدة، تكون بمنأى عن محاولة العبث بالجسد المجتمعي اليمني، وعن اختزال التَّنوُّع الذي تتَّسم به اليمن في ثنائيَّات مُسيَّسة نزاعية ومستقطبة، وتحويله إلى تنوُّع يولِّد تطوُّرًا سياسيًّا وحضاريًّا على حدٍّ سواء.

ورغم مقولة «الفساد ظاهرة عالمية»، إلّا أنَّ الفساد في اليمن استنفد وظيفته، ولم يعد يحقّق استقرارًا سياسيًّا ومجتمعيًّا، بمعيار مفهوم «اللُّزومية الوظيفية»18 الذي نرفضه؛ فلم يعد إفساد الذِّمم مجديًا ولا وظيفيًّا. كما أنَّ مقولة «سيف المُعزِّ وذهبه» استنفدت وظيفتها في الواقع السِّياسي اليمني، فالسَّيف غدا عاجزًا عن الحفاظ على وحدة الوطن، أمَّا الذَّهب فقد استقرَّ في جيوب حفنة مِن المتملِّقين الذين يجيدون الحديث عن المنجزات الوهمية. كما أنَّ محاولة زرع ثقافة التَّعايش مع الأوضاع رغم سوئها، والهروب الرَّسمي نحو الأسوأ، لتبرير استمرار السَّيِّئ، لم يعد ممكنًا.

لقد تحوَّلت الوظيفة العامة في اليمن إلى «رشوة سياسية» وغنيمة شخصية، يُوزِّعها الحاكم على مريديه ومتزلِّفيه، ويجري تسييسها وتحزيبها، كما تحوَّلت المناصب الحكومية إلى أداة مِن أدوات الإفساد، بدلًا مِن أن تكون آليَّة للإنجاز، وغدت مغنمًا لا مغرمًا، في الوقت الذي بات يحاصر الواقع اليمني خطاب سياسي رسمي ما انفكَّ يَلُوك مفاهيم تدوير الوظيفة العامَّة، وينادي بضرورة تطبيق مبدأ الثَّواب والعقاب، والشفافية والمحاسبية والحكم الرشيد[19].

نفاد آليَّات التَّحايل السِّياسي وحضور العنف والحرب وعدم الاستقرار السِّياسي:

يمكن القول: إنَّ اليمن تعيش مرحلة انكشاف تحايل التَّوجُّه الرَّسمي، الذي تمَّ اللُّجوء إليه في الماضي القريب، سواء عبر الانتخابات غير النَّزيهة أو عبر الحوار غير الصَّادق مع الآخر السِّياسي، ومِن أهمِّ صور التَّحايل السِّياسي وشواهده في اليمن:

18. اللُّزومية الوظيفية مفهوم في التَّحليل السِّياسي، يرى أنَّ الفساد يساهم في تحقيق الاستقرار.

19. انظر: اليمن بين نحت النصوص وتكريم اللصوص، محمد الظاهري، مرجع سابق.

- استجلاب الشَّكل المؤسَّسي الدِّيمقراطي ومحاكاته في مقابل ترك الجوهر الدِّيمقراطي ومخاصمته.

- إضعاف المعارضة السِّياسية، والسَّعي لتهميش دورها في إطار النِّظام السِّياسي.

- الرُّكون إلى القوى العسكرية (أهل السَّيف) على حساب المؤسَّسات المجتمعية المدنية (أهل القلم)، ووضوح تأثير العسكريين في عملية صنع القرار.

- اصطناع شرعية لا تستند إلى الرِّضا الطَّوعي والاختياري للمحكومين أو لغالبيتهم.

- السَّعي لاصطناع حكَّام مُلهمين رغم عدم توفُّر شروط الإلهام والرُّشد لديهم.

- بروز حكم الشَّخص الواحد برداء مؤسَّسي (شخصنة السُّلطة السِّياسية)، وكراهية كثير مِن الممارسين السِّياسيين للمؤسَّسية وحكم القانون.

- حضور التَّعبئة السِّياسية على حساب المشاركة السِّياسية الحقيقية.20

- حضور الدُّستور كنصوص في مقابل غياب الدَّولة الدُّستورية.

ولم تعد الانتخابات في اليمن مؤشِّرًا على المشاركة، بل غدت بمثابة مناسبة كاشفة لمواطن ضعف النِّظام السِّياسي وأزماته؛ بل لقد جرى تحويلها مِن آليَّة ووسيلة للمشاركة السِّياسية إلى هدف وغاية كتعويض نفسي عن فشل المرشَّحين الفائزين في الانتخابات عن الوفاء ببرامجهم ووعودهم الانتخابية. لقد غدت الانتخابات اليمنية

20. انظر: حال اليمن وأوجاعه 2009م/2010م، محمد الظاهري، ضمن كتاب: حال الأُمَّة العربية 2009م-2010م.. النَّهضة أو السُّقوط، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1/2010م: ص239.

-سواء كانت رئاسية أو تشريعية أو محلِّية- بمثابة أداة لا لإطالة عمر الفساد والاستبداد فحسب، وإنمَّا لتغطية طبيعة الأزمات التي يُعاني مِنها النِّظام السِّياسي؛ وباتت متَّنفَّسًا للبعض ليمارس حقَّه الانتخابي بشكل غير رشيد، ومناسبة لكثير مِن الفقراء للحصول على قوت يوم أو أسبوع مقابل منح أصواتهم لأصحاب المال السِّياسي القذر.

كما أنَّ الحوار بين الحاكم والمعارضة توقَّف حتَّى قيام ثورة 11 فبراير، إذ أعلن الحزب الحاكم -آنذاك- التَّوجُّه منفردًا نحو الانتخابات التَّشريعية، التي كان مِن المفترض أن تجرى في 27 أبريل 2011م. في حين كان مِن المقلق حدوث مواجهة محتملة بين الحاكم والمعارضة الحزبية، حيث أنَّ الأخيرة أعلنت -في حينه- ما أسمته بـ»اللُّجوء لهبَّة شعبية»، والتي تحوَّلت فيما بعد إلى ثورة سلمية، في ١١ فبراير 2011م. وهي ثورة لم تكتمل لأنَّه تمَّ إجهاضها عبر ما عُرِف بـ»المبادرة الخليجية»، وتزكية نائب الرَّئيس، عبدربِّه منصور هادي، مرشَّحًا وحيدًا في الانتخابات الرِّئاسية غير التَّنافسية التي جرت في 2012م.

حاليًّا، تعيش اليمن مرحلة حرب، وعدم وضوح للاستقرار السِّياسي والمجتمعي، حيث عرفت حروبًا ستَّة في صعدة؛ ثمَّ نشبت حرب دخلت عامها الثَّامن. والخشية هنا مِن وجود قرار مضمر، أو غير معلن، لشيطنة اليمن؛ فثمَّة تكتيك مُكلف لليمن واليمنيين، وهو الحكم عبر تأزيم الأوضاع، والسَّير باتِّجاه الهاوية، أو ما يمُكِن تسميته بمشهد «هدم المعبد» أو «هدم السَّد» في اليمن.

المحور الخامس: اليمن بين ثلاثية داخلية متصارعة كأداة لثلاثية خارجية طامعة:

هناك قوى ثلاثية داخلية متصارعة داخليًّا، تتمثَّل في:

1- «المجلس الانتقالي» الجنوبي.

2- جماعة الحوثي.

3- الحكومة الشَّرعية.

«المجلس الانتقالي» بين الوحدة والواحدية:

إنَّ الحديث عن «المجلس الانتقالي» الجنوبي، والذي تحوَّل إلى قوَّة انتقامية تجاه مفهوم اليمن، حيث غدا هاربًا مِن الهُوية العامَّة المشتركة (اليمن)، ليتَّجِه في خطابه السِّياسي والإعلامي -الحالي- نحو مُسمَّى قديم للمستعمر البريطاني لمناطق الشَّطر الجنوبي لليمن، زمن احتلاله له، وهو «الجنوب العربي»، متنصِّلًا عن هُويته الحقيقية، الهُوية الجامعة (اليمن)، ومرتهنًا بقيادته للطَّامعين في خيرات اليمن وثرواته وموقعه الإستراتيجي، سواء أكان الطَّامع إماراتيًّا أو سعوديًّا.

ويغفل دعاة «الجنوب العربي» أنَّ الأدبيات والشَّواهد التَّاريخية تتحدَّث عن أنَّ «اليمن أصل العرب»، وأنَّ الواقع السِّياسي القريب شاهد على يمنية الشَّمال والجنوب معًا. ومِن الشَّواهد والأدلة على ذلك:

أنَّه رغم التَّشطير، قبل إعلان الوحدة عام 1990م، كان مسمَّى (اليمن) موجودًا رسميًّا في اسم دولتي الجنوب والشَّمال معًا؛ ففي الجنوب كان مُسمَّى الدَّولة الرَّسمي «جمهورية (اليمن) الدِّيمقراطية الشَّعبية»، وفي الشَّمال كان مسمَّى الدَّولة الرَّسمي «الجمهورية العربية (اليمنية)». إذن فاليمن كانت حاضرة هُوية ومفهومًا ومسمًا،

رغم التَّشطير والتَّجزئة. ورغم ذلك يتنكَّر «المجلس الانتقالي» ليمنيَّته، ويُعيد إنتاج مُسمَّى المستعمر البريطاني «الجنوب العربي»، الذي تحدَّث عنه عام 1959م، في عدن وبقيَّة المحميَّات الجنوبية اليمنية.

أنَّ الدَّولة اليمانية كانت «متَوْأَمة» صراعيًّا، ما أفضى إلى تعايش الأضداد وتزامنها: فاستقراء النَّشأة التَّاريخية للدَّولة اليمنية يدفع إلى الاستنتاج بـ«تَوْأَمة» هذه الدَّولة صراعيًّا، ممَّا نجم عن هذه الـ«تَوْأَمة» ما يمكن تسميته بتعايش الأضداد وتزامنها. وللتَّدليل على هذا الاستنتاج يمكن تناول سمة هذه الدَّولة اليمانية بمسمَّاها الحالي، وقبلها الوضع الـ«متَوْأم» على مستوى دولتَي الشَّطرين، إبَّان التَّجزئة شمالاً وجنوبًا. فبرغم أنَّ اليمن عرفت التَّجزئة والتَّشطير إلَّا أنَّها كانت كالتَوْأَم؛ حيث عانى كلٌّ شطر مِنها ما يُعانيه التَوْأَم مِن أفراح وأحزان، رغم ما كان يبدو على كلا الدَّولتين المجزَّأتين -آنذاك- مِن تباين في العباءة الأيديولوجية التي تزيَّا بها كلٌّ شطر.

أنَّ الاختلاف المُعلن في الإطار المرجعي والأيديولوجي (ماركسية الجنوب، وقومية الشَّمال وإسلاميته)، وما قد يبدو مِن تباين في الخبرة السِّياسية للحزبين الحاكمين في كلا الشَّطرين آنذاك، لم يمنع مِن أن يكون الوطن اليمنى بشطريه «كالجسد الواحد»، فالأوضاع السِّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثَّقافية كانت متشابهة. فسياسيًّا اتَّسم الشَّطران بعدم الاستقرار السِّياسي، بل كانت دورات العنف السِّياسي متشابهة، خاصَّة في قمَّة هرم السُّلطة السِّياسية، فهناك مساواة عددية في رئاسة دولتي الشَّطرين، فقد حكم كلَّ شطر خمسة رؤساء؛ ومساواة في توديع السُّلطة والحكم قسرًا، عن طريق التَّصفيات الجسدية (رئيسان في الشَّمال ومثلهما في الجنوب)؛ ومساواة في توديع الحكم والسُّلطة تنحيًّا أو إقالة (رئيسان في الشَّمال ومثلهما

في الجنوب). أمَّا ثقافيًّا، فقد كانت الثَّقافة السِّياسية طاردة لمفهوم التَّعدُّدية السِّياسية والحزبية، في كلا الشَّطرين؛ بفعل حظر الحزبية في الشَّمال وواحدية الحزب في الجنوب. واقتصاديًا كان اقتصاد كلا الشَّطرين متشابهًا، ويتَّسم بالضَّعف والهشاشة، ويعتمد -في الغالب- على تحويلات المغتربين والمعونات الخارجية. واجتماعيًا كان التَّركيب الاجتماعي اليمني واحدًا، فالقبيلة في الشَّمال كانت حاضرة قيمًا ومؤسَّسة، وفى الجنوب غابت القبيلة «كمبنى» وبقيت «كمعنى»، أي بقيت كقيم قبلية مشوَّهة زاوجت بين أسوأ ما في القبيلة وما في الحزب، لذا كانت الصِّراعات الدَّموية كثيرة، ودورات العنف مستمرَّة.

ورغم أنَّ اليمن عاشت مرحلة الوحدة الاندماجية، إلَّا أنَّها اليوم تعاني ممَّا وسمناه بـ«التَوْأَمة الصِّراعية» أو الانقسامية الثُّنائية، تلاها انقسامية ثلاثية.

أمَّا الانقسامية الثُّنائية فكانت في كلٍّ مِن صنعاء وعدن، وتمثَّلت في أنَّه غدا لدينا في اليمن رئيسان: رئيس للجمهورية، ورئيس لـ«اللَّجنة الثَّورية العليا»؛ وعاصمتان: العاصمة صنعاء التي أصبحت تحت سيطرة التَّحالف (الحوثي- الصَّالحي)، منذ سقوطها في 21 سبتمبر 2014م، والعاصمة عدن التي أُعلنت كعاصمة مؤقَّتة، في فبراير مِن عام 2015م؛ كما أصبح لدينا قناتان تلفزيونيتان فضائيتان تتنازعان الرَّسمية، واحدة تتحدَّث باسم «الشَّرعية»، وأخرى تتبع التَّحالف (الحوثي- الصَّالحي)؛ كما بات لدينا وكالتان للأنباء، كل مِنهما تدَّعيان تمثيلهما لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية «سبأ».

أمَّا الانقسامية الثُّلاثية الحالية فقد تمثَّلت في كلٍّ مِن: «المجلس الانتقالي» الجنوبي، وجماعة الحوثي، والحكومة الشَّرعية.

ويبدو أنَّ ثمَّة أسباب عديدة لـ«التَّوأمة الصِّراعية» التي عرفها التَّاريخ السِّياسي اليمني الحديث والمعاصر، ومِن ضمن هذه الأسباب: طبيعة بناء الدَّولة اليمنية وثنائية نظامها السِّياسي، وطبيعة الثَّقافة السِّياسية اليمنية السَّائدة التي تتَّسم بالعنف وعدم الاعتراف بالآخر السِّياسي، وسعي الحاكم لإطالة عمره السِّياسي عبر العبث بمكوِّنات المجتمع اليمني وتنوُّعه وتحويل التَّنوُّع إلى ثنائيَّات تنازعية وصراعية بهدف توليد ثقافة تحكيمية تُعيد إنتاج الصِّراع وتمدُّ عمر الحاكم (المحكِّم) في آنٍ معًا.

ورغم الأخطار والأوجاع، إلَّا أنَّه ينبغي التَّمسُّك باليمن الموحَّد، وتوحيد المواقف لمواجهة الطَّامع الخارجي، والتَّصدِّي لأدواته الدَّاخلية التي فرَّطت بهويَّتهم ويمنيَّتها، فالهُوية اليمنية تتآكل، وثمَّة تنكُّر للهُوية اليمنية الجامعة.

جماعة الحوثي بين اتِّساع الشِّعار وضيق الممارسة:

رفعت جماعة الحوثي شعار (الموت لأمريكا الموت لإسرائيل...) إلَّا أنَّ الموت كان ولا يزال مِن نصيب اليمنيين. كما أنَّها أطلقت على مسيرتها مُسمَّى «المسيرة القرآنية»، ولكنَّها قامت بتفجير دُور تحفيظ «القرآن الكريم»، التَّابعة لخصومها في التَّجمُّع اليمني للإصلاح.

كما أنَّها سبق أن أعلنت عن تدشين حملة مكافحة الفساد، وإسقاط «الحكومة الفاسدة»[21]، لكنَّها تحالفت مع عتاة الفساد ورعاته، مِن بقايا النِّظام السَّابق؛ بل إنَّ الفساد قد استشرى في عهدها[22]، حتَّى حضر

21. المصطلح الذي أطلقته الجماعة على حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمَّد سالم باسندوة، بهدف شرعنة الاحتجاج ضدَّها وإسقاطها واقتحام العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م.

22. مؤخَّرًا قدم عضو مجلس النُّوَّاب، عبده محمَّد بشر، مِن عضوية «اللَّجنة الثَّورية العليا»، احتجاجًا على الفساد الحاصل فيها والنَّاتج عنها.

في فترة تسلُّط الجماعة ما يمكن تسميته بـ«الفساد المبندق[23]». كما أنَّه برغم شكوى جماعة الحوثي ممَّا وقع على أتباعها إبَّان حروب صعدة السِّت مِن ظلم وانتهاكات، خلال الفترة (2004م- 2010م)، إلَّا أنَّها قامت في تعاملها مع خصومها بدور الجلَّاد، ومارست كلَّ صور الظُّلم والانتهاكات.

ورغم حديث جماعة الحوثي عن مفهوم «الصَّبر الإستراتيجي»، وتفعيله في تعاملها مع الأجانب، إلَّا أنَّ صبرها ينفد تجاه أهل اليمن وأبنائه في الدَّاخل، مِن علماء ومفكِّرين، وصحفيين وإعلاميين، وناشطين حقوقيِّين وسياسيين. بل لقد ألجأت الجماعة المخالفين لها، وخصومها السِّياسيين، إلى مغادرة وطنهم واللُّجوء للخارج، نتيجة حالة ترويع الشَّعب وقتل أبنائه، وحصاره وتجويعه، وتدمير الكثير مِن بناه التَّحتية، وافتقاد الأمان والعدل.

وفي حين تطالب الجماعة بضرورة تماسك اليمنيين وصمودهم تجاه العدوان الخارجي لكنَّها تمارس العدوان والطُّغيان على الشَّعب، إذ لا تزال تصرُّ على قتال اليمنيين في عدن وتعز ومأرب والضَّالع وغيرها، في حرب أهلية (يمنية- يمنية) ضارية، فاتحة بذلك دورة (الثَّأر والثَّأر المضاد)، التي يُعاد إنتاجها مِن جديد؛ والنَّتيجة هي مزيد مِن نزيف الدَّم اليمني الغالي، خاصَّة في ظلِّ غياب الرُّشد وفقدان العقل.

كما أنَّ جماعة الحوثي كثيرًا ما تحدَّثت عن ضرورة التَّحرُّر مِن التَّبعية للنُّفوذ الخارجي، غير أنَّها ساهمت وشاركت في الدَّفع بالوطن نحو التَّدخُّل الخارجي، بل والمزيد مِن الوصاية والارتهان للقوى الأجنبية.

23. أي المستند إلى قوة السِّلاح «البندق».

وهنا بات مِن الضَّروري مواجهة هذا الشَّره في استخدام السِّلاح، والقضاء على التَّغلُّب بالقوَّة، وإعادة الجماعة إلى الشَّراكة في بناء الوطن، والانتقال مِن المجال الحربي إلى العمل السِّياسي؛ فلا مخرج مِن الحرب والتَّبعية للخارج إلَّا بتعايش كلِّ اليمنيين، واشتراكهم في صنع القرار، بمنأى عن نفي الآخر والسَّيطرة على ممتلكات الدَّولة اليمنية. ولا نجاة لجماعة الحوثي إلَّا بالتَّعايش والاعتراف بالآخر، والتَّوقُّف عن محاولة نفيه وقتله، فمِن المحال احتكار حكم الوطن أو التَّحكُّم بأبنائه، سواء مِن قبل فرد أو جماعة أو سلالة أو حزب أو حركة.

حكومة الشَّرعية بين غياب الإرادة وحضور التَّبعية:

يمكن القول بداية: إنَّ شرعية لا تؤدِّي دورها كما ينبغي، وتخضع للطَّامع الخارجي، هي بمثابة «شرٌّ» و«تبعية»، «شرٌّ» لأنَّها لا تشكِّل رضى طوعي واختياري للحكَّام تجاه المحكومين، و«تبعية» لأنَّها بمثابة أداة للخارج ومطامع المحتل. فقيادة الشَّرعية باتت مسلوبة الإرادة والقرار، والحكومة غدت لا تحكم، إذ استحالت إلى مجرَّد آلة منفِّذة لقرارات وسياسات الخارج ومطامعه. ولأنَّ «العملة الرَّديئة تطرد الجيِّدة مِن السُّوق»، فإنَّ الحاكم مسلوب الإرادة والقرار يجلب المحتلَّ للسَّطو على السُّوق.

وفي حين غلب على سجايا اليمنيِّين في الوقت الرَّاهن الوثوق بالغريب والائتمار بأمره، والشَّك بالقريب اليمني والشَّريك في الوطن حدَّ مقاتلته، أصبح اليمنيُّون مرهونون لقوى إقليمية مرتهنة هي بدورها بقوى دولية، وباتت قيادة الأطراف المتصارعة مرتهنة لتلك القوى الخارجية الطَّامعة، سواء كانت إقليمية أو دولية. وأصبحت البندقية في اليمن مُسيَّسة، وخطورتها في تصويبها مِن زند اليمنيين نحو صدورهم أنفسهم، لا نحو المحتلِّين وعملائهم.

وإذا كان كثير مِن القيادات اليمنية اتَّصفت بإدمانها على الفشل والعجز والضَّعف، إلَّا أنَّهم ورغم ما سبَّبوه لشعبهم لا يزالون مكابرين، ومصرِّين على التَّشبُّث بالسُّلطة، وعلى ادِّعائهم الحكمة والإنجاز والاصطفاء السِّياسي! وهذا سلوك ناتج عن الطَّاعة العمياء التي يبذلها لهم أتباعهم، والتَّزييف الحاصل لوعي كثير مِن جماهيرهم الموالية لهم، وظهورهم بمظهر النَّافعين سياسيًّا واقتصاديًّا ومجتمعيًّا لوطنهم! وهنا تكمن المعضلة معهم، فلا هم الذين اعترفوا بفشلهم، ولا هم الذين رحلوا أو رُحِّلوا!

وأخطر ما ينتج عن هذه الحالة، هو انهيار الشُّعور بـ«المواطنة»، والانتماء للوطن وللشَّعب، والذي يضمن في جوهره تكافؤ الحقوق والحرِّيات، والتَّعاون والتَّشارك في القيام بالواجبات والمسئوليات، وهنا يكمن موطن ضعف المجتمع اليمني. وما إهانة العلم اليمني، عبر القيام بممارسات سيِّئة، أمام عامَّة النَّاس، ومِن خلال وسائل الإعلام، إلَّا تعبير عن هذه الحالة الشُّعورية الغائبة والمنفكَّة عن الوطن والمواطنة. وهذا يؤكِّد أنَّ ثمَّة أزمة هُوية، وأن الإرادة اليمنية مازالت غائبة أو مغيَّبة ومكبَّلة.

ومؤخَّرًا يحضر المتقاتلون اليمنيون، بالإنابة عن صنعاء وعدن، إلى بلد ثالث، في شأن يمني- يمني، للتَّفاوض عن تهدئة الصِّراع وتمديد الهدنة، في حين أنَّ القرار أضحى بيد عواصم أخرى (الرِّياض وأبو ظبي وطهران)، فهي المتحكِّمة بأطراف الصِّراع والمتآمرة على اليمن أصالة؛ فأصبح اليمن أداة لدى القوى الإقليمية، ومطمعًا للقوى الأجنبية بعد أن كان يطلق على اليمن «مقبرة الغزاة».

كلُّ ذلك جرى نتيجة ثقافة سياسية سائدة تقدِّس الحاكم، وترفعه عن رتبة البشر إلى رتبة فوق إنسانية فلا رقابة ولا حساب ولا مسئولية، في حين يتحوَّل هو إلى أجير للقوى الخارجية.

المحور السَّادس: التآمر الخارجي على اليمن:

يتناول هذا المحور أطماع القوى الإقليمية المتصارعة في اليمن، والتي برزت في الحرب الأخيرة بشكل جليٍّ، وباتت معنية بتشكيل الواقع اليمني.

- الأطماع السُّعودية تجاه اليمن:

وسِمت السِّياسة السُّعودية تجاه اليمن بأنَّها سياسة توسُّعية مسيَّجة بالأطماع التَّدخُّلية في غير صالح اليمن. وقد ساعدها في ذلك وجود قبائل يمنية -كانت ولا زالت- مرتبطة ومتأثِّرة بالخارج، وتسعى لتحكيمه، فالاستقراء للواقع الاجتماعي والسِّياسي اليمني المعاصر يدفع إلى القول بأنَّ هذا الواقع ما يزال واقعًا تحكيميًّا.

وفي هذا السِّياق، يمكن القول إنَّ السُّعودية تتَّبع في علاقتها باليمن عامَّة، وببعض القبائل اليمنية خاصَّة، سياسة تقوية الجزء لإضعاف الكل؛ بمعنى أنَّ السُّعودية تسعى بشكل حثيث ومستمر لتحقيق أهدافها ومطامعها في اليمن عبر دعم بعض القبائل وتقويتها بهدف إضعاف الكلِّ واحتوائه. وهذا يتمُّ مِن خلال استقطاب بعض القبائل المتاخمة للحدود السُّعودية، ومنحها الجنسية السُّعودية، أو مِن خلال استمالة بعض القبائل بالمال والسِّلاح. كما ساهمت السُّعودية في تعزيز الدَّور السِّياسي لبعض الزَّعامات القبلية في اليمن داخليًّا.

وإذا كانت السُّعودية قريبة مِن القبائل اليمنية أكثر ممَّا ينبغي فهي كذلك قريبة مِن شئون المجتمع والدَّولة في اليمن. وغاية السُّعودية باختراق القبائل اليمنية إضعاف المجتمع اليمني والدَّولة اليمنية، فهي لا ترغب بوجود دولة قوية على حدودها. ولهذا فهي تسعى لعرقلة عمليَّات التَّنقيب عن النَّفط واستخراجه في الأراضي اليمنية القريبة مِن السُّعودية، بهدف حرمان اليمن مِن مورد اقتصادي مهم، في المقابل تشجِّع السُّعودية عمليات تهريب السِّلع إلى اليمن عبر أراضيها المحاذية، بهدف حرمان اليمن مِن رسوم الجمارك والضَّرائب على هذه السِّلع المهرَّبة.

صحيح أنَّ البعد الأمني بات مُحدِّدًا في العلاقات اليمنية السُّعودية، لكن مِن الصَّحيح أيضًا أنَّ النَّظرة السُّعودية تجاه اليمن لا تزال سلبية؛ وهذا ما كشفته إحدى وثائق «ويكيليكس» المتضمِّنة كشف إستراتيجية سعودية لاستمالة القبائل اليمنية عبر لقاء جمع الأمير محمَّد بن نايف، مساعد وزير الدَّاخلية السُّعودي، بالسَّفير الأمريكي، «ريتشارد هولبورك»، في 17 مايو 2009م، حيث وصف الأمير محمَّد بن نايف اليمن بأنَّها دولة فاشلة خطيرة، وأنَّها تشكِّل تهديدًا متناميًّا للسُّعودية، لأنَّها مصدر جذب لتنظيم «القاعدة» في جزيرة العرب -حسب زعمه، مضيفا أنَّ الرَّئيس علي عبدالله صالح فقد السَّيطرة، وملخِّصًا الإستراتيجية السُّعودية لاستمالة القبائل اليمنية بمشاريع مساعدة.

وبرغم احتفاظ السُّعودية بنفوذ وتأثير كبيرين في اليمن، إلَّا أنَّ قيام ثورة 11 فبراير الشَّعبية السِّلمية عام 2011م دفع السُّعودية إلى مراجعة سياساتها وأدوات تدخُّلها؛ حيث قامت بقطع الدَّعم المالي (المرتَّبات أو المخصَّصات) التي كانت تُدفع لبعض شيوخ القبائل والمسئولين والسِّياسيين والعسكريين والأمنيين في اليمن، عبر ما يُسمَّى بـ«اللَّجنة الخاصَّة» لفترة ما.

كما أنَّ التَّطوُّرات اللَّاحقة، وحضور جماعة الحوثي وتنمُّرها، وإسقاطها للعاصمة صنعاء، وتمدُّدها في كثير مِن المدن والمحافظات، صعَّد مخاوف السُّعودية، خاصَّة بعد أن أعلن الحوثيُّون عن إجراء مناورة في المناطق المحاذية للحدود الجنوبية للسُّعودية، ما مثَّل «القشَّة التي قصمت ظهر البعير»، ومِن ثمَّ حضرت الحرب واستمرَّت حتَّى الآن.

والمتتَّبع لطبيعة العلاقات اليمنية- السُّعودية يلحظ دأب السِّياسة السُّعودية على إضعاف اليمن، مجتمعًا ودولة، إذ ثمَّة اعتقاد خاطئ لدى حكَّام السُّعودية بأنَّ قوَّة اليمن واستقراره فيه خطر عليهم. وفي هذا الصَّدد، يمكن استحضار ما روي عن الملك عبدالعزيز آل سعود، في وصيَّته لأبنائه، محذِّرًا إيَّاهم ممَّا اعتبره خطرًا يمنيًّا على حكمهم، وأنَّ عليهم أن يحاذروا مِن يمن موحَّد، لأنَّه سيكون خطرًا عليهم وعلى المملكة التي سوف يرثونها بعده، وأنَّ ضمان رخائهم مرهون ببؤس اليمن[24]. والواقع الحالي فإنَّه يؤكِّد على تنفيذ حكَّام السُّعودية المتعاقبين لهذه الوصية حرفيًّا.

24. لمزيد مِن التفاصيل، انظر: ما أورده محمَّد حسنين هيكل، عن هذه الوصية، في كتابه «المقالات اليابانية»، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط6/2002م: ص120.

وفي حال بروز أيِّ دور سياسي يمني يسعى لاستقلال اليمن واستقراره، والتَّخلُّص مِن الهيمنة السُّعودية عليه، تسعى السُّعودية مباشرة لمحاصرته ورفضه، بل وإلى التَّخلُّص مِنه ومِن مصدره، بأيِّ شكل مِن الأشكال. وهذا ما حدث مع الرَّئيس الرَّاحل، إبراهيم الحمدي، والذي حاول الاستقلال بالقرار اليمني، وتطوير اليمن مجتمعًا ودولة، فجرى التَّخلُّص مِنه[25].

مؤخَّرًا، نجحت السُّعودية في تحويل «الشَّرعية» إلى مجرَّد أداة لتحقيق مصالحها وتنفيذ مخطَّطاتها، وهو ما أسهم في بسط نفوذها على بعض المحافظات الجنوبية، ومَنحها وجودًا عسكريًّا فيها، وذلك بعد أن عملت على منع الرَّئيس عبدربَّه منصور هادي مِن العودة إلى عدن، وأجبرته على البقاء في أراضيها، مغيِّبة إيَّاه عن ممارسة مسئوليَّاته مِن المناطق المحرَّرة. خاصَّة بعد أضفت على «المجلس الانتقالي» الجنوبي وقوَّاته التي تمرَّدت على هادي في جنوب اليمن الشَّرعية مِن خلال «اتِّفاق الرِّياض».

- الأطماع الإماراتية تجاه اليمن:

وتأتي الإمارات في المرتبة الثَّانية بعد السُّعودية في المشاركة الخليجية بعملية «عاصفة الحزم» العسكرية، والتي ينفِّذها «التَّحالف العربي»، منذ 26 مارس 2015م؛ لكنَّ ثمَّة علاقة غير سوية يتبعها حكَّام الإمارات تجاه اليمن، إذ استحال تدخُّل الإمارات في اليمن نوعًا مِن الاحتلال للأراضي اليمنية.

25. عمد كلٌّ مِن أحمد حسين الغشمي، وعلي عبدالله صالح، واللَّذين ترأَّسا اليمن عقب مقتل الحمدي، بتنفيذ اغتيال الرَّئيس إبراهيم الحمدي، وأخيه، بإشراف الملحق العسكري لدى السَّفارة السُّعودية بصنعاء، صالح الهدِّيان. وهو ما أشار له الرَّئيس الرَّاحل علي عبدالله صالح، وكشفت عنه تحقيقات إعلامية عديدة.

وهـذا نتيجـة مـا يعانيـه حـكّام الإمـارات مِـن مركّـب النّقـص، كونهـم تابعـون للهيمنـة الأجنبيـة، لـذا فهـم يسـعون لتقليـد ممارسـات المتغلّـب عليهـم عـلى اليمنيـين، وفقًـا لمقولـة «قيـام التّابـع بتقليـد المتبـوع»، أو كـما عـبّر عنهـا ابـن خلـدون: «إنّ المغلـوب مولـع بتقليـد الغالـب». وفي حـين تحتـلّ إيـران ثـلاث جـزر إماراتيـة، هـي طنـب الصّغـرى وطنـب الكـبرى وأبـو مـوسى، قامـت الإمـارات بالسّـطو عـلى جـزر أرخبيـل سـقطرى وجزيـرة ميـون اليمنيـة، فضـلاً عـن سـيطرتها عـلى موانـئ عـدن ونشـطون، ومطـار الغيضـة بمحافظـة المهـرة اليمنيـة، وغيرهـا. والمـؤلم أنّ أدوات الإمـارات في تحقيـق مطامعهـا أدوات يمنيـة تابعـة، ومجـرّد «أذيـال» لهـا.

لقـد شـهدت السّياسـة الإماراتيـة تجـاه اليمـن غموضًـا وارتبـاكًا واضحـين، منـذ حضورهـا في المشـهد اليمنـي، مِـن خـلال «المبـادرة الخليجيـة»، ثـمّ «عاصفـة الحـزم»، ففـي حـين أظهـرت مسـاندتها للتّحـوُّل والشّرعيـة، كانـت سياسـتها في دول «الرّبيـع العـربي» داعمـة للثّـورات المضـادّة والانقلابـات، مـا يُعـدُّ أحـد شـواهد السّياسـة التّدخُّليـة الإماراتيـة تجـاه مـا عُـرف بـ«دول الرّبيـع العـربي، ومِنهـا اليمـن»[26]. وشـكلّت ممارسـات الإمارات بشـأن اعتقـال بعـض الشّـخصيات، ونهـب أشـجار «دم الأخويـن» مِـن أرخبيـل سـقطرى، ودعـم مليشـيات متمـرِّدة عـلى حكومـة الشّرعيـة، وبنـاء قواعـد عسـكرية في الجـزر اليمنيـة التـي سـيطرت عليهـا، دون إذن مِـن الحكومـة الشّرعيـة، والسّـيطرة عـلى الموانـئ والمطـارات وتعطيلهـا، وتسـيير رحلات طـيران بـين مطـار سـقطرى ومطـار أبـو ظبـي، دون أن تخضـع لأيِّ تفتيش أو رقابـة مِـن قبـل السُّـلطات اليمنيـة، تهديـدًا فعليًّـا لأمـن اليمـن واسـتقراره، ووحدتـه. وهـذا كلّـه يعكـس أطـماع الإمـارات في اليمـن، سـواحلها وجزرهـا، ومقدّراتهـا.

26. انظـر: حـال الأمـة العربيـة (2015م- 2016م): العـرب وعـام جديـد مِـن المخاطـر، مجموعـة مؤلّفـين، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت- لبنـان، ط1/2016م: ص308.

- الأطماع الإيرانية تجاه اليمن:

تـدرك إيـران مصالحهـا في الخليـج واليمـن، وتعمـل بوضـوح وجدِّيـة لتحقيقهـا، وهـي لا تتخفَّـى في علاقتهـا بحلفائهـا، ومَـن تدعمهـم، ولديها رؤيـة وأجنـدات واضحـة، مقارنـة بخصومهـا المفترضـين (السُّعودية والإمـارات). وقـد جعلـت إيـران مِـن جماعـة الحـوثي رأس حربـة لتنفيـذ مخطَّطاتهـا وتحقيـق مطامعهـا ونـشر أيديولوجيَّهـا.

وفي هـذا الصَّـدد، يمكـن ملاحظـة الفـرق بـين تعامـل الرِّيـاض وأبـو ظبـي مـع حلفائهـم وبـين تعامـل طهـران مـع حلفائهـا، في اليمـن، فالسُّعودية والإمارات يتعاملان مع اليمنيين بغرور ودونية، وكأجراء لا كأنداد وجيران، وكمجرَّد أدوات وتابعين، بينما تتعامل إيران مع جماعة الحوثي كوكلاء وأنصار لها، تتبادل معهم العلاقات والمواقف والسُّفراء.

وهذا شاهد على غباء القيادتين السُّعودية والإماراتية، في مقابل ذكاء القيادة الإيرانية في تسويق أفكارها ومعتقداتها وأجنداتها.

إنَّ إيـران لا تخفـي أطماعهـا في الخليـج واليمـن، وهـي لا تـزال تحتـل الجـزر الإمارتيـة، وتطمـح إلى دخـول اليمـن تحـت سـيطرتها المبـاشرة، منـذ انطـلاق ثـورة المرجـع الشِّـيعي آيـة اللـه الخمينـي، عـام 1979م، وتصديـر الثَّـورة جـزء مِـن إسـتراتيجيَّتها السِّياسـية والعسـكرية في المنطقـة. وقـد اسـتطاعت إيـران ترسـيخ وجودهـا ونفوذهـا في كلٍّ مِـن لبنـان والعـراق وسـوريا، ومؤخَّـرًا في اليمـن. وقـد اعـترف القيـادي الإيـراني، عـلي أكـبر ولايتـي، بـأنَّ إيـران تدعـم النِّضـال العـادل لـ»أنصـار اللـه» في اليمـن، مؤكِّـدًا أنَّ علاقتهـم مـع الحوثيـين تعـود إلى السَّـنوات الأولى مِـن انتصـار الثَّـورة الإيرانيـة. وقـال مخاطبًـا جماعـة الحـوثي: «لقـد أزلتـم العقبـات مِـن أمامنـا،

ونأمل أن تكونوا مثل «حزب الله»»[27].

لقد حظيت جماعة الحوثي في اليمن بدعم ومساندة إيرانية كبيرة وواضحة، وهذا ما دفع الحوثيِّين إلى محاكاة قيم الشِّيعة ونهج إيران، محتفلين بمناسبات تعزِّز هذا الارتباط، كالاحتفال بـ«عيد الغدير»، وغيرها مِن المناسبات التي تقيمها إيران.

والخلاصة هي أنَّ هذه الدُّول (السُّعودية والإمارات وإيران) قد تتقارب وتتفاهم حول أجنداتها ومصالحها في اليمن مستقبلاً، في حين سيظلُّ اليمنيون أداة لهذه الدُّول، مسلوبي الإرادة والقرار، وفاقدي الاستقلال والشَّرعية.

وفي حين تدثَّرت هذه الدُّول للتَّدخُّل في اليمن بشعارات إنسانية المظهر، إلَّا أنَّها كانت خالية مِن أيِّ قيم إنسانية، وعوضًا عن منح الأمل لليمنيين، عمدت هذه الدُّول على زراعة الألم في سبيل تحقيق أطماعها وأجنداتها.

وفي المقابل لا تزال القوى اليمنية تابعة وأداة للخارج الطَّامع والمتآمر، إذ أنَّ معضلة الحياة السِّياسية اليمنية أنَّ الخارج لا يزال قريبًا مِن شئونها، ومؤثِّرًا فيها، أكثر ممَّا ينبغي، لذا يتعيَّن على كلِّ الأحرار اليمنيين العمل الدَّؤوب لاسترجاع الإرادة الوطنية والقرار السِّياسي.

المحور السَّابع: حضور الإرادة واستقلال القرار بمنأى عن تملُّك السُّلطة داخليًّا والتَّبعية خارجيًّا: يتمتَّع غالبية اليمنيين بالإرادة والفعل، لكنَّها للصِّراع والحرب أقرب مِنها للسِّياسة والحوار، فهم أهل حرب لا أهل سياسة، فلا تزال الثَّقافة اليمنية تمجِّد القتال، وتتمسَّك بالسِّلاح، وتتباهى بالقوَّة، وتشيع العنف على المستوى اليمني- اليمني.

27. انظر: حال الأمة العربية (٢٠١٥م- ٢٠١٦م): العرب وعام جديد مِن المخاطر، مرجع سابق: ص307.

ولم تكن السُّلطات اليمنية المتعاقبة بريئة تجاه وجود هذه الظَّاهرة، إذ عمدت إلى تشجيع انتشار السِّلاح، وتمكين ظاهرة الثَّأر القبلي، وتغليب العنف كأسلوب تعامل مع القوى المعارضة.وقد سجَّل القرآن الكريم ممارسة ملكة سبأ الحكمة والسِّياسة مع شعبها، بتفعيل مبدأ الشُّورى وإشراكهم في صنع القرار: ((يَا أَيُّها الملأُ أَفتُوني في أَمرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمرًا حتَّى تشهَدُون))[28]، في حين أنَّ شعبها اختار مبدأ الحرب، جرَّاء ثقافتهم القتالية السَّائدة آنذاك: ((نَحنُ أُولُو قُوَّةٍ وأُولُو بَأسٍ شَدِيدٍ والأَمرُ إِلَيكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأمُرِين))[29].

وكانت خشيتها مِن وقوع اليمن تحت سيطرة قوى استبدادية متغلِّبة، لما لذلك مِن انعكاس على حالة المجتمع: ((إنَّ الملُوكَ إذَا دَخَلُوا قَريَةً أَفسَدُوهَا وجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهلِهَا أَذِلَّةً))[30].

ويمكن القول إنَّ مِن أشدِّ نقاط ضعف الشَّعب اليمني عدم إدراكه سعي الآخرين ومراميهم تجاه مقدَّرات اليمن وموقعه الجيوإستراتيجي وثرواته، سواء أكان الآخرون حكَّامًا مستبدِّين في الدَّاخل، أو قوى طامعة ومتآمرة في الخارج. وفي حالة إدراكهم لهذا السَّعي فإنَّهم يتكيَّفون معه، بل ربمَّا خضع الكثير مِنهم لسطوته، وتحوَّل إلى أداة سواء للمستبدِّ الدَّاخلي أو الطَّامع الخارجي.

وإذا كانت الأمم والشُّعوب لا تتقدَّم إلَّا بحضور إرادتها وقدرتها على رفض التَّخلُّف والظُّلم والاستبداد الدَّاحلي والاحتلال الخارجي، فإنَّ ما يعانيه الشَّعب اليمني -اليوم، تحت وطأة الفقر والظُّلم والفساد والاستبداد والاحتلال، يعكس إلى أيِّ مدى فقد الشَّعب إرادته؛ لذا

28. سورة النمل، آية: 32.

29. سورة النمل، آية: 33.

30. سورة النمل، آية: 34.

يتعيَّن الخروج مِن ذلك عبر العمل الجاد والمخلص لاسترداد الإرادة الوطنية ابتداء، ومواجهة نقاط الضَّعف الذَّاتية، واستعادة الاستقلال في القرار؛ وأوَّل خطوة لذلك تتمثَّل في البدء بتوحيد ذوي الصِّدق والنَّزاهة، والمهيَّئين لدفع ضريبة التَّغيير والتَّحرير، إضافة إلى استعادة القرار السِّياسي والذي لا يزال مهمَّشًا شعبيًّا، ومكبَّلًا لصالح الحاكم المستبد داخليًّا والمحتلِّ خارجيًّا. وهذا الأمر يتطلَّب استشعار أهمية الوطن الذي بعيش في ظلِّه الجميع مواطنين متمتِّعين بحقوق المواطنة المتساوية، حيث ينالون ذات الحقوق والحرِّيات، ويؤدُّون ذات الواجبات والمهام، دون ظلم أو هضم أو حرمان.

إنَّ السُّلطة في اليمن باتت محتكرة بين داخلي متسلِّط جشع قامع، وخارجي متكالب متغطرس طامع، والحلُّ يكمن في حضور إرادة شعبية تنتزع القرار الوطني، فالشَّعب هو الطَّرف الشَّرعي ومالك السُّلطة كما هو مقرَّر دستوريًّا.

الخاتمة:

ممَّا سبق نخلص إلى النَّتائج التَّالية:

- بيَّنت الدِّراسة أنَّ اليمن أضحت فريسة بين متملِّك داخلي تابع، ومتكالب خارجي طامع.

- أوضحت الدِّراسة أنَّ الأطراف الدَّاخلية في اليمن تعيش حالة حنين لماض صراعي لا حضاري، فهي بين «مجلس انتقالي» يحنُّ للرُّجوع إلى ماض سابق للوحدة، وجماعة حوثية تحنُّ للرُّجوع إلى ماض سابق لثورة 26 سبتمبر.

- تناولت الدِّراسة مواطن ضعف القوى المتصارعة في اليمن، وتوصَّلت إلى أنَّها لا تزال بمنأى عن الشَّعب إرادة وقرارًا.

د. محمد الظَّاهري

إن الأمم والشعوب تتقدم بحضور إرادتها وتتطور بقدرتها على رفض التخلف والظلم والاستبداد والاحتلال

واليمن شعب يرزح اليوم تحت وطأة الفقر والظلم والفساد والاستبداد والاحتلال

لذا يتعين علينا الخروج من كل هذا: عبر العمل الجاد والمخلص لاستحضار إرادتنا ابتداء، ومواجهة نقاط ضعفنا، واستعادة قرارنا المستقل المسلوب

إن أول خطوة لاسترجاع. الإرادة تتمثل في البدء بتوحد ذوي الصدق والنزاهة، والمهيئين لدفع ضريبة التغيير والاستقلال، وقبل كل ذلك استشعار حب اليمن (الوطن) الذي يعيش في ظله مواطنون يتمتعون بحقوق المواطنة، حيث يمارسون الحقوق والحريات، ويؤدون الأعباء والواجبات؛ فالوطن حرية ومساواة لاظلم وطين

نعم، أؤكد أن الحل يتمثل في حضور إرادة شعبية؛ تنتزع الحق الشعبي؛ فهو الشرعي والمستحق، والحر الشامخ لا العبد الخانع، والتُبعي لا التابع

نعم: إن المطلوب إرادة وسياسة، لا ضعف وحرب بالوكالة

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيـا - إسـطنبول - برج إسطنبول - +905318883336

WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER